جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى (ل.م.د)

قسم العلوم التجارية

جدع مشترك

السداسي: الأول

مقياس: مدخل إلى علم الإقتصاد

من إعداد:

د. بشاري سلمى

السنة الجامعية: 2020/2019

الفهرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
الفهرس	
قائمة الأشكال	
مقدمة	5-2
المحور الأول: ماهية علم الاقتصاد	
تمهيد	7
أولا: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد	8
1-نشأة وتطور علم الاقتصاد	8
1.1-المدرسة التجارية "المركنتيلية Maracantilizim 1500-1776	8
2.1-مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) 1756-1778	9
3.1-المدرسة الكلاسيكية التقليدية 1786-1871	9
4.1-المدرسة الكينزية (الحديثة)	9
2-مفهوم علم الاقتصاد	10
1.1-التعريف الأول	10
2.1-التعريف الثاني	11
3.1-التعريف الثالث	11
ثانيا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	12
1-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة	12
2-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ	12
3-علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق	13

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس وعلم الاجتماع	13
5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء والرياضيات	13
6-علاقة علوم الاقتصاد بالقانون	14
ثالثا: موضوع ومنهج علم الاقتصاد	14
1-موضوع علم الاقتصاد	14
1.1-تخصيص الموارد	15
2.1-تنظيم الانتاج	15
3.1-توزيع الإنتاج	15
4.1-كفاءة استخدام الموارد	15
5.1-البطالة والتضخم	15
6.1-النمو الاقتصادي	15
2-منهج علم الاقتصاد	15
رابعا: المشكلة الاقتصادية	16
1-طبيعة المشكلة الاقتصادية	16
2-خصائص المشكلة الاقتصادية	16
1.2-الندرة: (Scarcity)	16
2.2-الإختيار: (Choice)	17
3.2-التضحية: (Sacrifice)	17
3-عناصر المشكلة الاقتصادية	17
خامسا: الأنظمة الاقتصادية	18
1-المقصود بالنظام الاقتصادي: (Economic system)	18
2-أهم أنواع الأنظمة الاقتصادية	19
1.2-النظام الرأسمالي	19

2.2-النظام الاشتراكي	20
3.2-النظام المختلط (Mixed system)	21
خلاصة	23
المحور الثاني: مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي (مفاهيم عامة)	
تمهيد	27
أولا: الإنتاج والعرض	28
1- الإنتاج	28
1.1-مفهوم الانتاج	28
2.1-عوامل الإنتاج	28
3.1-نظرية الإنتاج	30
4.1-دالة الإنتاج	30
2-العرض	31
1.2-تعريف العرض	31
2.2-قانون العرض	32
3.2-منحنى العرض	32
4.2-العوامل المحددة للعرض	33
5.2- مرونة العرض	36
ثانيا: الطلب	40
1-مفهوم الطلب	40
1.1-تعريف الأول	40
2.1-تعريف الثاني	40
2-قانون الطلب	41

3-منحنى الطلب	42
4-العوامل المحددة للطلب	45
5-مرونة الطلب	47
ثالثا: توازن السوق واختلاله	49
1- السوق	49
1.1-تعريف الأول	49
2.1-تعريف الثاني	49
2- تحديد التوازن	49
خلاصة	53
المحور الثالث: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مفاهيم عامة ومؤشرات)	
تمهيد	57
أولا: الدخل الوطني	58
1-تعريف الدخل الوطني	58
1.1-الأجور والتعويضات	58
2.1-الفوائد	58
3.1-الربح والدخل من الملكية	59
4.1-الأرباح	59
2- طرق قياس الدخل الوطني	60
1.2-طريقة الدخول المكتسبة	60
2.2-طريقة الإنفاق الحكومي	61
3.2-طريقة القيمة المضافة	62
3-مكونات الدخل الوطني	63

1.3-الاستهلاك	63
2.3-الاستثمار	67
4-العوامل المحددة لمستوى ونمو الدخل الوطني	72
1.4-مدى توفر الموارد الاقتصادية	72
2.4-التقدم التكنولوجي	73
3.4-الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.	73
4.4-مدى توفر الاستقرار السياسي	73
5.4-السياسات الاقتصادية	73
ثانيا: النقود والبنوك	73
1- النقود	73
1.1-تعريف النقود	73
2.1-نشأة النقود	74
3.1-وظائف النقود	75
4.1-أنواع النقود	76
2-البنوك	78
1.2-تعريف البنك ونشأته	78
2.2-أنواع البنوك ووظائفها	79
ثالثا: الأزمات الاقتصادية	
التضخم	81
1.1-تعريف التضخم	81
2.1-سمات ظاهرة التضخم	82
3.1-أسباب التضخم: (نظرية التضخم)	82
4.1-أنواع التضخم	83

5.1-إجراءات الحد من التضخم	84
6.1-آثار التضخم ومخاطره	85
2-البطالة	85
1.2-تعريف البطالة	85
2.2-أنواع البطالة	86
3.2-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة	88
4.2-علاقة البطالة بالتضخم	89
خلاصة	90
المحور الرابع: التنمية والسياسات الاقتصادية	
تمهيد	95
أولا: التنمية والنمو الاقتصادي	96
1-النمو الاقتصادي	96
2-التنمية الاقتصادية	97
3-أهداف التنمية الاقتصادية	97
4-استراتيجيات التنمية الاقتصادية	98
1.4-استراتيجيات احلال الواردات	98
2.4-استراتيجية ترقية الصادرات	98
3.4-استراتيجية الحاجات الأساسية	98
4.4-استراتيجية التنمية المستقلة	99
ثانيا: السياسات الاقتصادية	99
1-مفهوم الأهداف والسياسات الاقتصادية	99
2-أهم السياسات الاقتصادية	100

1.2-السياسة المالية	100
2.2-السياسة النقدية	101
3.2-سياسة التجارة الخارجية	102
4.2-سياسة الدخول	103
خلاصة	104
الخاتمة	**107**
المراجع	

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	منحنى العرض الفردي	32
(2-2)	انتقال منحنى العرض عند تغير المستوى الفني للإنتاج	34
(3-2)	انتقال منحنى العرض بسبب توقعات المنتجين	36
(4-2)	منحنى عرض مرن	37
(5-2)	منحنى عرض غير مرن	38
(6-2)	منحنى عرض عديم المرونة	38
(7-2)	منحنى عرض ما لا نهاية المرونة	39
(8-2)	منحنى عرض متكافئ المرونة	39
(9-2)	منحنى عرض فردي	43
(10-2)	تغير الطلب	44
(11-2)	تحديد توازن السوق	51
(1-3)	دالة الاستهلاك	65
(2-3)	دالة الاستثمار	70
(3-3)	منحنى فيليبس	89

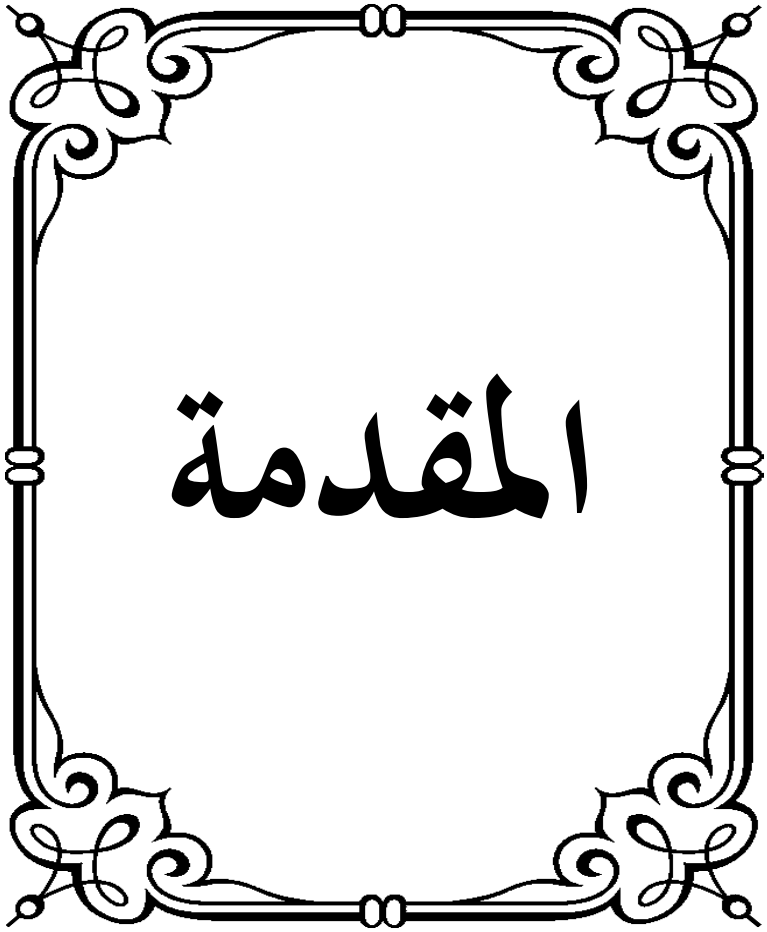
المقدمة

يشكّل الاقتصاد جزءا مهما في حياة الأفراد والأمم على حدّ السّواء، فالسلوكات الاقتصادية التي يسلكها الناس في يومياتهم تدلّ على أهمية البعد الاقتصادي في حياتهم، فالجميع يسعى لتحصيل قوته وتحسين دخله والجميع ينفق ما حصّله على استهلاك السلع والخدمات، فالبعض يدّخر ما فاض عن استهلاكه أو دخله في البنوك، والبعض الآخر يقترض من هذه الأخيرة لتمويل مشروعاته (استثماراته) بالإضافة إلى أن الجميع يتعاملون يوميا بالنقود في عمليات البيع والشراء، والكل يهتم بتزايد وانخفاض العرض والطلب في السوق عندما تتغير الأسعار، كما يعاني ويشكو الكثير منهم من تداعيات التضخّم، وعندما تقلّ فرص العمل وظهور البطالة في أوساطهم، وكل هذه الظواهر (التضخم والبطالة) تجعل الحكومات تفكّر في محاولة التخفيف من حدّتها وآثارها باستعمال مختلف الأدوات السياسية لإعادة التوازن في اقتصاديات البلدان، ولزيادة نموها الاقتصادي تسعى لانتهاج استراتيجيات تنموية.

فمن أجل اكتساب ثقافة اقتصادية من خلال دراسة مختلف الأنشطة الاقتصادية (من استهلاك، إنتاج، استثمار، وادخار ...الخ)، والأزمات الاقتصادية السابقة الذكر وكيفية معالجتها، وكيف تسعى الدول للرفع من معدلات نمو اقتصاداتها، وجب الخوض والاطلاع على كل ما يحيط بعلم الاقتصاد.

حيث يعد علم الاقتصاد أحد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الانتاجية ذات الطابع النادر والمحدود من حيث الانتاجية وإشباع الحاجات الإنسانية ذات الطابع اللامحدود، كما يعتبر علم الاقتصاد من العلوم التي رافقت حياة الإنسان منذ استقراره وتخصصه في الانتاج الذي أفرز عملية التبادل بين المجتمعات والتي اتسعت مع تطور الحضارة البشرية، فهذا التطور في حياة المجتمعات الإنسانية دفع الكثير من الباحثين وخصوصا الباحثين الاقتصاديين إلى مواكبة التغيرات الجديدة لتطويع النظرية الاقتصادية بما يتلاءم مع المتغيرات الحديثة المتمثلة في إعادة هيكلة الاقتصاد وتخصّصاته وصولا إلى العولمة، ففهم هذه الأحداث والتغيرات اليومية التي ترافق وتواجه حياة الإنسان وتغيّر سلوكه الاقتصادي يتطلب التعمق في الأسس والقواعد والنظريات وأدوات التحليل الاقتصادي التي يستند عليها علم الاقتصاد والتي يمكن استخدامها لمساعدة المجتمعات على تحقيق أهدافها المتمثلة في التقدم والتطور من خلال توفير وإشباع مختلف الاحتياجات الإنسانية وبأمثل الطرق عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة والمحدودة.

كل ما تقدّم يؤكّد على أهمية الجانب الاقتصادي في حياة الأفراد والمجتمعات، وعلى هذا الأساس يكون من الضروري تحصيل ولو جزء صغير من المعرفة الاقتصادية لفهم حقيقة وخلفيات الظواهر والقضايا الاقتصادية، حيث يكمن الهدف من دراسة مقياس (مدخل إلى علم الاقتصاد) في محاولة تسليط الضوء والإلمام بمبادئ وأسس علم الاقتصاد.

إن هذه المطبوعة لمقياس مدخل لعلم الاقتصاد موجهة إلى طلبة السنة أولى نظام (ل.م.د)، علوم تجارية لتمكينهم من فهم أهم المفاهيم الأساسية في المعرفة الاقتصادية ومساعدتهم لإدراك ما يدور حولهم من ظواهر اقتصادية لتحليل هذه الظواهر تحليلا علميا اقتصاديا.

حيث حاولنا من خلال هذه المطبوعة الإحاطة بالشمولية اللازمة بموضوعات علم الاقتصاد بجانبيه الجزئي والكلي وعرضها بطريقة مبسطة قدر الإمكان وتجنبنا التعقيدات الفنية لهذا الموضوع، فمقرر المدخل إلى علم الاقتصاد يتطلب تناول الكثير من القضايا دون التمكن من الخوض فيها مفصلا فذلك يستوجب الإطلاع والتعمق في مقاييس الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

ولتحقيق أهداف هذا المقرّر وحتى يصل محتواه إلى أذهان الطلبة رأينا تقسيم هذه المطبوعة إلى أربعة محاور رئيسية، كما يلي:

المحور الأول بعنوان ماهية علم الاقتصاد مبتدئين بنشأة ومفهوم علم الاقتصاد ثم تناولنا علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى وأدرجنا موضوع منهج علم الاقتصاد وشرحنا المشكلة الاقتصادية ومختلف الأنظمة الاقتصادية التي يعتمدها المجتمع عامة وعلماء الاقتصاد خاصة لحل هذه المشكلة؛

أما المحور الثاني بعنوان مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي (مفاهيم عامة) فلقد تطرقنا إلى الموضوعات الأساسية كالإنتاج والعرض والطلب بالإضافة إلى توازن السوق واختلاله؛

وبالنسبة للمحور الثالث الذي عنوانه مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي (مفاهيم عامة ومؤشرات) فهو يتناول تقديم المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد الكلي للطالب المبتدئ في دراسة علم الاقتصاد، فهو يقدم صورة مبسطة على مختلف المواضيع الموجودة في الاقتصاد الكلي، حيث انطلقنا من الدخل الوطني وطرق قياسه وإعطاء مقارنة بينه وبين الناتج الوطني، وإلقاء نظرة على أهم مكونات الدخل الوطني (الاستهلاك والاستثمار) والعوامل المؤثرة في كل منهما، كما عرّجنا بالنقود والبنوك لما لها من أهمية في

التداول والمساعدة على القيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية من استثمار وادخار، بالإضافة إلى المسائل أو الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي كالتضخم والبطالة؛

وفي الأخير المحور الرابع بعنوان التنمية والسياسات الاقتصادية، فقد تطرّقنا إلى موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والوصول إلى معرفة الفرق بينهما وتناولنا بعض الاستراتيجيات التنموية التي تم استخدامها من قبل الدول النامية نظرا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى أهمّ السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات.

المحور الأول:

ماهية علم

الاقتصاد

المحور الأول: ماهية علم الاقتصاد

يهدف هذا المحور إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بعلم الاقتصاد فهو بمثابة مقدمة رئيسية لموضوع علم الاقتصاد حيث يتضمن خمسة أجزاء تتمثل فيما يلي:

أولا: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد؛

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى؛

ثالثا: موضوع ومنهج علم الاقتصاد؛

رابعا: المشكلة الاقتصادية؛

خامسا: الأنظمة الاقتصادية.

تمهيد

كلمة "الاقتصاد" هي في الأصل كلمة يونانية تعني إدارة المنزل أو التدبير المنزلي، فمن مسؤوليات مسيّر الأسرة أن يحدّد العمل الملائم لكل فرد من أفراد أسرته بما يتناسب مع قدرته ورغبته ومصلحة العائلة ككل، ومع الأخذ بعين الاعتبار المحدّدات التي يمكن أن تحدّ من عمل أفراد الأسرة بسبب عدم توفّر الموارد أو الامكانيات الكافية، فعلى سبيل المثال على ربّ الأسرة أن يحدّد من يقوم بإعداد طعام الغداء ومن يذهب إلى السوق لشراء الخضار ومن يقوم بترتيب المنزل ومن ينظّف حديقة المنزل ومن ممكن له مشاهدة التلفاز، هنا ملاحظة مسؤولية ربّ الأسرة بتوزيع العمل على أفراد أسرته بقصد تنظيم العمل حتى يتمّ إكمال وعمل أمور المنزل من ترتيب وتنظيف وتسوّق وإعداد للطعام، هذا كله على مستوى الأسرة فإذا وسّعنا الدائرة من الأسرة إلى المجتمع ككل، فالمجتمع أيضا بحاجة إلى توزيع للعمل فيه بقصد تحقيق أكبر منفعة ممكنه لأفراده، فيجب أن يكون هناك أشخاص يعملون بالزراعة وأشخاص يصنعون الأثاث وآخرون يعملون في مجال البناء والتعليم والصحة وغيرها العديد من الأعمال المطلوبة لخدمه المجتمع.

مما تقدّم نجد أنفسنا أمام مجموعة من التساؤلات التالية: من يستطيع أن يحدد حاجات المجتمع؟ ومن يستطيع أن ينظّم توزيع أفراد المجتمع للعمل فيما يحقّق مصالح المجتمع بالقدر الممكن وبقصد تحقيق أكبر منفعة ممكنة مع الأخذ بعين الإعتبار محدودية الموارد المتاحة للاستخدام؟ وللإجابة على هذه التساؤلات نتطرّق إلى ما سنورده لاحقا في المحور الأول من خلال فهمنا لعلم الاقتصاد.

أولا: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد

1-نشأة وتطور علم الاقتصاد

يرى معظم الاقتصاديين أن سنة 1776 هي سنة ميلاد علم الاقتصاد، حيث يشير هذا التاريخ إلى ظهور كتاب الفيلسوف الأسكتلندي "آدم سميث" (Adam Smith 1723-1790) الموسوم بـ: (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، والمعروف اختصارا بـ: "ثروة الأمم" (The wealth of nations)، وقد كُتب لهذا العلم أن ينشأ في بريطانيا مهد الثورة الصناعية التي شكّلت نقطة انعطاف في منحى تاريخ البشرية الاقتصادي.[1]

لقد مرّ علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها عدد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم ووضعت النظريات والآراء المختلفة التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم الهام، وللتعرّف على أبرز هذه المراحل لابدّ من التعرّف على المدارس التي ناقشت هذا العلم، ومن أبرز هذه المدارس نجد:

1.1-المدرسة التجارية "المركنتيلية Maracantilizim 1500-1776:

يعتبر "وليام بتي" (W.Petty) من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث أدى ظهور عصر النهضة واكتشاف أمريكا وما أعقبه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات وازدياد النشاط التجاري وتدفق المعادن الثمينة مما دفع الكثيري إلى الاعتقاد إلى أن النشاط الاقتصادي هو الأهم، حيث بذلك تستطيع الدول أن تهيمن وتبسط سلطتها من خلال السيطرة على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة والتي تعتبر أحد نتائج العملية التجارية، كما تمّ اعتبار كافة النشاطات الأخرى كالزراعة مثلا من النشاطات العقيمة التي لا تقدّم أي شيء، كما عملت هذه المدرسة على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدول فقط مما أدى إلى ظهور منطق الهيمنة والسيطرة عند الكثير من الدول وقد مثّلت هذه المدرسة ما يسمى بمذهب الاقتصاد المسخّر.[2]

---

[1] فيصل بوطيبة، "مدخل لعلم الاقتصاد"، (جسور، الجزائر، 2017)، ص 18.

[2] محمد الوادي، إبراهيم خريمس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، "الأساس في علم الاقتصاد"، (اليازوري، الأردن، 2007)، ص ص 26، 27، لكن بتصرف.

2.1-مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) 1756-1778:

حيث كان من أبرز روادها الاقتصاديين الفرنسيون بقيادة "فرنسوا كيناي"، وتميزت هذه المدرسة بما يلي:[1]

- وجود قناعة بأن هناك قوانين طبيعية تحكم السلوك الإنساني في مختلف مجالاته ويجب احترامها؛
- التأكيد على الحرية الشخصية والمساواة؛
- استخدموا أسلوب التجميع في التحليل الاقتصادي والذي يتمثل في الجدول الاقتصادي؛
- أكدوا على أن طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة في المجتمع وما عداها يعتبر عقيم؛
- نادوا بعدم التدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد؛

3.1-المدرسة الكلاسيكية التقليدية 1786-1871:

يعتبر آدم سميث من أبرز مفكري هذه المدرسة وقد برز ذلك في كتابه "ثروة الأمم" إبان الثورة الصناعية كما ذكرنا في بادئ الأمر، وقد تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية، حيث ركزت على أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفاته وتدفعه بالتالي إلى تحقيق المنفعة العامة، وينحصر ويتحدد دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن أن تحكم النظام الداخلي والخارجي وإقامة العدل بين الأفراد وتقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصاد، حيث طالب أصحاب هذه المدرسة بالحدّ من الضرائب وعدم التوسّع فيها ونادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة، كما طالبوا بتخفيف القيود على حركة التجارة وجعلها في حدود ضيقة.[2]

4.1-المدرسة الكينزية (الحديثة):

لقد تعرض الاقتصاد الكلاسيكي إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي كان من أبرزها حدوث الكساد الكبير خلال الفترة 1929-1933م، الذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وانتشار البطالة

[1] معين أمين السيد، "محاضرات في مدخل للاقتصاد"، الطبعة الأولى، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016)، ص 39.

[2] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28، لكن بتصرّف.

على نطاق واسع في الأقطار الرأسمالية، وتعرّض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر، فظهر كتاب "النظرية العامة" للاقتصادي الإنجليزي المعروف "جون ماينرد كينز" (J.M. Keynes) في سنة 1936، والذي استهدف معالجة المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي كادت أن تعرّض النظام الرأسمالي إلى الإنهيار، وكان أبرز المقترحات التي جاء بها كينز هو ضرورة قيام الحكومة بتبنّي سياسات اقتصادية ومالية ونقدية لمعالجة التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير، ولقد دخلت أفكار وآراء كينز حيّز التنفيذ في السياسة الاقتصادية بدرجات متفاوتة في الأقطار الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحقّقت نتائج إيجابية وملحوظة.[1]

2-مفهوم علم الاقتصاد

هناك أكثر من تعريف واحد لعلم الاقتصاد، تختلف فيما بينها من حيث الكلمات والشكل ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون وبالتالي فإن اختيار تعريف دون آخر لن يؤدي إلى نتائج مختلفة في التحليل وقد اتجه اختيارنا إلى التعاريف الموالية لأنها تبيّن بعض المفاهيم الاقتصادية الأساسية وتحدد الإطار العام لهذا الموضوع.

1.2-التعريف الأول:

"علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع لاستهلاكها وبالصورة التي تحقّق أفضل مستوى في إشباع حاجات أفراد المجتمع، فعلم الاقتصاد يدرس طرق استخدام الموارد الاقتصادية ويحلّل التكاليف والمنافع في هذه الطرق ويدلّ على وسائل تحسين استخدام الموارد بقصد تلبية الحاجات المتزايدة والمتطورة لأفراد المجتمع".[2]

[1] عبد الوهاب الأمين، فريد بشير، "الاقتصاد الجزئي "، كتاب إلكتروني، (بدون سنة النشر، Acces)، ص 8.

[2] عبد الرحمن رضوان، عصام إسماعيل، خالد نجيب بحبوح، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، (مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2008)، ص 18.

2.2-التعريف الثاني:

"علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد النادرة، حيث يدرس الصور التي يتخذها التصرف الإنساني في تدبير هذه الموارد، فهو يحلل ويشرح الصيغة التي تقوّم الفرد أو الجماعة طبقا لها بتخصيص الموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتعددة غير المحددة".[1]

3.2-التعريف الثالث:

يعرّف الاقتصادي الأمريكي "بول ساملون" علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع استخدام الموارد المنتجة في إنتاج مختلف البضائع عبر الزمن ومن تم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع"، أما الاقتصادي البولوني "أوسكار لانجة" (Oscar Lange) فيعرّفه على أنه "علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وتوزيعها".[2]

عند تتبع التعاريف السالفة الذكر نلاحظ أن معظمها تنصب على الأمور التالية:[3]

- أن علم الاقتصاد يهتم بتوزيع الموارد المتاحة نحو المطلوب إنتاجه من السلع والخدمات وكيفية الإنتاج والفئات المقصودة وإشباع حاجاتها من هذا الإنتاج.
- أن علم الاقتصاد هو علم الإختيار والقرارات، فالموارد تحتاج بدائل معينة، وهذه الأخيرة تعني ضرورة الإختيار بمعايير لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات غير المحدودة.
- أن الاقتصاد علم فهم تحليل آليات عمل الأسعار، والناتج والبطالة، والتجارة الخارجية، بما يسمح دوما بالتعامل مع هذه المتغيرات وفقا لما يسهّل حل المشكلة الاقتصادية.

---

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، منال قوادري، "مقدمة في المشكلة الاقتصادية"، (كلية الحقوق –جامعة القاهرة، مقال رقم إداعه:10378، 2007)، ص 14.

[2] عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الخامسة، (ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005)، ص 7.

[3] بن الحاج جلول ياسين، محاضرات بعنوان الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين، موجهة لطلبة الليسانس في ميدان العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة ابن خلدون–تيارت، السنة الجامعية 2018/2017)، ص 2.

- أنه العلم الذي يهتم بآلية التبادل التجاري بين الدول والمنافع المشتركة لذلك التبادل.

إذن حسب ما تقدّم نستنتج أن علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد النادرة والحاجات المتعددة.

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لا سيما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية ويعالج جانبا من جوانب السلوك الإنساني، وبما أن العلوم الاجتماعية متداخلة وتعتمد على بعضها البعض فإنه من الصعب فصلها عن بعضها، وبالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصادية وسياسية وتاريخية، كما أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات والإحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضي الإحصائي، وهكذا يمكن استعراض وبشكل موجز هذه العلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى على النحو الآتي:

1-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

حيث تتداخل السياسة يوميا في علم الاقتصاد حتى نجد أن الاقتصاد يعرف عند البعض باسم الاقتصاد السياسي، ولعلّ الكاتب الفرنسي "أنطوان دي مونتكرستيان" (Antoine de Montchrestien) هو أول من استخدم هذا الإسم لأول مرة عام 1614م، وتشكو دول العالم الثالث من تدخل السياسيين في الاقتصاد وهيمنتهم عليه واتخاد كافة القرارات، ويدور الجدل الآن حول الكيفية التي يتم بها استقلال الاقتصاد عن السياسة وعدم تدخل السياسة في القرارات الاقتصادية ورسم اقتصاد لا يتغير بتغير السياسة.[1]

2-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة بعلم التاريخ، فعلم التاريخ يستطيع أن يوفّر للاقتصادي التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة وكيفية التغلب على المشاكل التي كانوا يواجهونها ومحاولة تطبيق ما يمكن الإستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية وتجنب ما قد تم تجربته وأثبت

[1] زياد محمد عبد، "مبادئ علم الاقتصاد"- الطبعة 2010، (البداية، السودان، 2010)، ص ص 13، 14.

فشله، لذلك لابدّ من توفّر القدرة والرغبة عند الاقتصاديين في الإستعانة بتاريخ الفكر الاقتصادي لمختلف الأمم التي سبقت والتجارب التي خاضتها.[1]

3-علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق

يتمّ الاستعانة بعلم المنطق لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة وقد تحتمل الخطأ والصواب، لهذا لابدّ من الاستعانة بهذا العلم لإظهار مسلمات منطقية تبنى بالإعتماد عليها أفكار محدّدة يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة.[2]

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس وعلم الاجتماع

علم النفس هو العلم الذي يدرس الأحاسيس الداخلية في الإنسان كأداة لتفسير سلوكه الخارجي العام، فعلى الباحث في علم الاقتصاد أن يأخذ هذا السلوك ويترجم ما وراء هذا السلوك، وقديما كان التفكير في أن السلوك النفسي للأفراد لا يعني الاقتصادي في قليل أو كثير ولكن في الوقت الحالي فإن الدوافع النفسية تنظم الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاستهلاك والإنتاج، أما علم الاجتماع فهو العلم الذي يدرس علاقة الفرد بالمجتمعات البشرية وعلاقة الجماعات ببعضها، أما علم الاقتصاد فهو علم يدرس تفاعل هذه المجتمعات مع الموارد المادية المحيطة بها ومن ثم فإن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي.[3]

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء والرياضيات

تتضح العلاقة بين العلمين لدرجة كبيرة خصوصا وأن علم الإحصاء يختص في جمع وتبويب البيانات وتحليلها وفقا لنوع معين من المعطيات لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، وهذا ما بيّنه الاقتصاد القياسي والتحليل الاقتصادي الذي بين لنا عن طريق الجداول والأشكال والرسوم والمنحنيات الظاهرة موضوع الدراسة.[4]

---

[1] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] محمود الوادي وآخرون، المرجع نفسه، ص30.

[3] أحمد ضياء الدين زيتون، "مبادئ علم الاقتصاد"، (المعرفة الجامعية، مصر، 2004)، ص 14.

[4] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

كما يعتمد علم الاقتصاد على الرياضيات فلقد أصبح توظيف الأدوات الرياضية مهما لعالم الاقتصاد.[1]

6-علاقة علوم الاقتصاد بالقانون

يتضح لنا جليا الترابط الوثيق بين القانون وعلم الاقتصاد وذلك من خلال وضع القواعد القانونية المنظّمة لمشروع ما، فالمشروع قبل أن يسنّ قانون معين يجب أن يراعي الجوانب الاقتصادية والمخلفات التي قد تنعكس جراء تطبيق هذا القانون، فالمسار التاريخي بيّن أن هناك تأثير واضح على انعكاسات الاقتصاديات جراء التطبيقات التشريعية أكانت:

- فرض ضرائب معينة على سلع محددة.
- تحديد الملكية الخاصة بوسائل الانتاج.
- فرض حماية جمركية على بعض السلع الاساسية.[2]

ثالثا: موضوع ومنهج علم الاقتصاد

1-موضوع علم الاقتصاد

يدور علم الاقتصاد حول دراسة وتفسير السلوك الإنساني عند محاولة استخدام الموارد النادرة لإشباع الحاجات المتجددة المتنافسة وذلك بأفضل طريقة ممكنة، أي أن محل دراسة علم الاقتصاد هو ظاهرة اجتماعية ولذلك فهو علم اجتماعي وليس علما طبيعيا.[3]

وبصفة عامة يمكن القول أن علم الاقتصاد يختص أساسا بدراسة الموضوعات الرئيسية التالية:[4]

---

[1] علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، (أسامة، الجزائر، 2009)، ص 31.

[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] عبد النعيم محمد مبارك، "مبادئ علم الاقتصاد"، (الجامعية، الإسكندرية، 2005)، ص 18.

[4] محي الدين محمد مسعد، "الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد"، (الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004)، ص ص 16، 24، لكن بتصرف.

1.1-تخصيص الموارد

من المشاكل الأساسية التي نواجهها في علم الاقتصاد هي مشكلة الندرة التي نقصد بها ندرة الموارد بحيث أنه ليست هناك موارد كافية لإنتاج كل شيء نريده، فإنه لابد وأن توجد وسيلة نقرر بمقتضاها ماذا ننتج وماذا لا ننتج، وبأي كميات ننتج.

2.1-تنظيم الانتاج

كيف سيتم إنتاج السلع؟ بواسطة من؟ وبأي نوع من الموارد؟ وبأي طريقة فنية (أسلوب تكنولوجي) سيتم إنتاجها؟

3.1-توزيع الإنتاج

وذلك من خلال كيفية تقسيم الناتج أو الدخل الوطني بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع.

4.1-كفاءة استخدام الموارد

ونقصد بها كفاءة استخدام الموارد النادرة نظرا لأن الموارد في المجتمع تكون عادة محدودة والهدف أن تستخدم بكفاءة وبالتالي تجنب التبديد في موارد المجتمع.

5.1-البطالة والتضخم

وهي من القضايا الأخرى المهمة في علم الاقتصاد ما يتصل بمستوى توظيف موارد المجتمع النادرة هل موارد المجتمع موظفة بالكامل أم أن بعضها متروك معطل؟

6.1-النمو الاقتصادي

من الأمور الحيوية معرفة ما إذا كانت طاقة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات تظل ساكنة أم أنها تنمو من سنة إلى أخرى.

2-منهج علم الاقتصاد

أي دراسة علمية منظمة لابد وأن تعتمد على الأساليب المنطقية للوصول إلى أهدافها، والطريقة البحثية عامة إما أن تكون طريقة الإستنباط (Deduction) وهو عبارة عن الاستنتاج المجرد على أساس حقائق معينة أو على أساس بعض الفروض التي نستخلص منها النتائج، والطريقة الثانية طريقة الإستقراء

(Indeduction method) وهذه الطريقة تعرف بالطريقة الواقعية وفي تلك الطريقة يكون تفسير الظواهر عن طريق دراسة الحقائق نفسها.[1]

رابعا: المشكلة الاقتصادية

1-طبيعة المشكلة الاقتصادية

إن الإنسان منذ بدأ الخليقة على وجه الأرض وهو يواجه مشكلة تتمثل في أن رغباته عديدة متجددة ومتزايدة في حين أن إمكاناته مهما كثرت فهي في النهاية نادرة ومحددة وهذه هي المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، وتتميز المشكلة الاقتصادية بصيغة العمومية، فهي تواجه الفرد، كما تواجه الجماعة، وتواجه كل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والمتخلفة، الزراعية منها والصناعية، الرأسمالية والاشتراكية، فالمشكلة لا تختلف في أركانها ولا في عناصرها من مجتمع لآخر، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها.[2]

2-خصائص المشكلة الاقتصادية

تتمثل أهم خصائص المشكلة الاقتصادية في:

1.2-الندرة: (Scarcity)

المقصود بالندرة هنا هو الندرة النسبية وليس المطلقة أي عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة واللامحدودة وبالتالي فهي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع حاجات الأفراد، وذلك لعدة أسباب:[3]

- المورد الاقتصادي موجود ولكن بكميات قليلة بسبب عدم أو سوء الاستغلال بالإضافة إلى إمكانية نفاذ بعض الموارد بسبب عدم حكمة الإنسان في التصرف اتجاه تلك الموارد.

- التطور في المجال الصحي مما أدى إلى زيادة عدد السكان وذلك من خلال ارتفاع معدل الأعمار ونقص مستويات الوفيات بين الأطفال مما أدى إلى عجز نسبي في الموارد الاقتصادية.

---

[1] أحمد ضياء الدين زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] زياد محمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

2.2-الإختيار: (Choice)

الاختيار هو عملية تنطوي على الرشد (Rationality) يتمثل في القيام بموازنة منفعة حرة بين بدائل (Alternatives) ممكنة مختلفة لاختيار أفضل بديل ممكن، ولكي تستهلك سلع معينة لابد أن تترك سلع أخرى، ويختلف الإختيار من شخص لآخر.[1]

3.2-التضحية: (Sacrifice)

الاختيار هو دليل التضحية بإشباع الرغبات من سلع إلى أخرى بديلة للفرد أو المجتمع على حد سواء.[2]

3-عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعده في الإجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة، وهي: [3]

-ماذا ننتج؟ أي ماهي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات؟

-كيف ننتج؟ أي ماهي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟

-لمن ننتج؟ أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب الخدمات الانتاجية التي ساهمت في إنتاجه وعلى أفراد المجتمع؟ هنا يلزمنا دراسة أسواق الخدمات الإنتاجية لتحديد العائد الخاص بكل منها.

-هل موارد المجتمع مستخدمة بكاملها أم يوجد بعضها عاطلا؟

---

[1] زياد محمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، "مدخل إلى علم الاقتصاد والتحليل الجزئي والكلي"- الطبعة الأولى، (وائل، عمان-الأردن، 2009)، ص 30.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، "أسس علم الاقتصاد"، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006)، ص ص 25، 26، لكن بتصرف.

-هل القوة الشرائية للدخول النقدية لأفراد المجتمع ولمدخراتهم ثابتة أم أن التضخم يلتهم جزءا منها؟

-كيف يمكن ضمان تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي؟

خامسا: الأنظمة الاقتصادية

تختلف الكيفية التي يتم بها الإنتاج والتبادل والتوزيع من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من وقت إلى وقت آخر حسب النظام الاقتصادي السائد فيها، فإذا كانت الغاية النهائية للنشاط الإنساني الاقتصادي كما ذكرنا سابقا هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لهذا الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج وتوجيه الجهاز الإنتاجي يختلف في المكان وفي الزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع.

1-المقصود بالنظام الاقتصادي: (Economic system)

يقصد بالنظام الاقتصادي مجموع القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكلة الاقتصادية، ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية، وتتمثل وظائف النظام الاقتصادي في تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب أن تنتج، وتنظيم الإنتاج وتوزيعه بالإضافة إلى زيادة الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها.[1]

كما أن مفهوم النظام الاقتصادي يشير إلى الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية وأساليب الإدارة الاقتصادية، والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ.[2]

[1] زياد محمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] مختار عبد الحكيم طلبة، "مقدمة في المشكلة الاقتصادية"، (كلية الحقوق-جامعة القاهرة، 2008)، ص 23.

2-أهم أنواع الأنظمة الاقتصادية

1.2-النظام الرأسمالي

بعد انهيار النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى، وتزايد انتشار فكرة الوطنية، عرف العالم فكرة الدولة الوطنية كفلسفة سياسية، كان على الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت أن يقوم بتنظير (Theorising) فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي، وهكذا عرف العالم الرأسمالية (Capitalism) أو النظام الرأسمالي (Capitalistic system) .[1]

وتميز النظام الرأسمالي بأهم السمات الأساسية من خلال شرعية الملكية الخاصة، ووجود المؤسسات الخاصة والتي تتضمن حرية الحصول على السلع الضرورية والشراء والتأجير والتمويل، وأن القرارات فردية، والرقابة على النظام الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن (آليات السوق)، تدني دور الحكومة بمعنى عدم تدخل الحكومة ويكون دور الحكومة محصورا في الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وفي الوقت الحالي يتزايد دور الحكومة لتنظيم سلوك النشاط الاقتصادي الخاص على أساس أنه في صالح المجتمع ككل.

فقد أخذت الحكومات في منع الاحتكار أو انتشاره لكي تمنع المستغلين للمستهلكين ووضعت القوانين التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، كما أخذت الحكومات في القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية، وقد تتدخل الحكومة لمنع إنتاج سلعة معينة إذا كانت ترى فيها أضرارا بالصحة العامة[2] بالإضافة إلى أهمية المنافسة.

لقد نادى مفكرو هذا النظام بسياسة الحرية الاقتصادية والتي لخصوها في العبارة المشهورة (Laissez faire, laissez passer) "دعه يعمل، دعه يمر"، وهي تعني سياسة الحرية الاقتصادية سواء في المجال الداخلي أو العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتعتبر هذه السياسة في رأيهم كفيلة بحل جميع المشكلات الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي، ودور الدولة في هذا النظام محدود ببعض

[1] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] أحمد ضياء الدين زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الوظائف التقليدية بعيدة عن النشاط الاقتصادي إلا في الحالات الاستثنائية مثل القيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها.

حيث جدت أوضاع كثيرة أدت إلى تقليل فعالية هذه السياسة (سياسة الحرية الاقتصادية) في حل أركان المشكلة الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- **تكوين الاحتكارات:** حيث أن ازدهار الرأسمالية الصناعية أدى إلى ازدياد التكوين الرأسمالي وإلى كبر المشروعات ومن ثم تكوين الاحتكارات الضخمة والتي استأثرت بالسوق ونتج عنها استغلال المستهلكين وإرهاقهم لصالح أصحاب رؤوس الأموال.
- **استغلال العمال:** أدت سياسة الحرية الاقتصادية إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين، طبقة أصحاب رؤوس الأموال وطبقة العمال.
- **الأزمات:** أدت الزيادة الهائلة في الإنتاج من ناحية وانخفاض دخول العمال نسبيا من ناحية أخرى إلى عدم وجود طلب كاف لامتصاص هذه المنتجات مما أدى إلى تكدس المنتجات دون تصريف ومن ثم إلى طرد بعض العمال وانتشار البطالة.
- **عدم ملاءمة فلسفة الحرية لظروف الدول النامية:** فيما يتعلق بتطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية بين جميع الدول فقد بيّن "فردريك" أنها لا تتناسب إلا مع مجموعة من الدول دون الدول الأخرى.

2.2-النظام الاشتراكي

من أشهر تعريفات الاشتراكية التي وُصفت بها هي إشتراك المجتمع في ملكية وسائل الانتاج، ولقد عرّفها الاقتصادي "جوزيف شميتر" بأنها "نموذج قانون يتم فيه التحكم في وسائل الانتاج بواسطة السلطة المركزية أو أنه نموذج تؤول فيه الشؤون الاقتصادية للمجتمع أساسا للقطاع العام وليس الخاص، وتؤول

[1] محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-57، لكن بتصرف.

العوائد الناتجة عن استخدام رأس المال الطبيعي في العملية الانتاجية إلى الدولة وتستخدم الموارد وتخصص من خلال نظام يدار ويتجدد مركزيا".[1]

حيث أن أهم خصائص هذا النظام:[2]

- ملكية وسائل الانتاج ملكية جماعية؛
- إدارة هذه الوسائل واستخدامها ديمقراطيا؛
- توجيه الإنتاج توجيها يتفق مع حاجات الجماعة؛
- توزيع الناتج الوطني على الجميع مع مراعاة العدالة الاجتماعية.

3.2-النظام المختلط (Mixed system)

هذا النظام يجمع بين الحرية والتوجيه الكامل، وفي ظل هذا النظام يتمّ حل المشكلة جزئيا عن طريق جهاز الثمن، وجزئيا عن طريق إدارة التخطيط المركزية، وهذا النظام لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج إلغاءا تاما كما أنه لا يهدف إلى تركيز وسائل الانتاج كلها في يد القطاع الخاص، وإنما الهدف منه هو ترك الحرية للمشروعات الخاصة في إدارة الإنتاج من العمل على منع قيام الإحتكارات الكبيرة وذلك عن طريق الرقابة التي تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على قدم المساواة.[3]

إذن أهم سمات نظام الاقتصاد المختلط كما يلي: [4]

- ملكية وسائل الإنتاج بين الدولة والفرد؛
- **القرارات المهمة:** قرارات الإنتاج، سياسة الإستثمار، الاستهلاك، الادخار وهي قرارات استراتيجية تكون بيد الدولة أما القرارات الثانوية فتعطى إلى القطاع الخاص؛

[1] زياد محمد عبد، مرجع سبق ذكره، ص 28.
[2] أحمد ضياء الدين زيتون، مرجع سبق ذكره، ص 34.
[3] إسماعيل محمد هاشم، "المدخل إلى أسس علم الاقتصاد"، (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005)، ص 44.
[4] خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

- لا يهدف هذا النظام إلى الغاء القطاع الخاص ولا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، بل يهدف إلى الحرية للقطاع الخاص ومنع الاحتكارات الكبيرة عن طريق الرقابة؛
- ضمان مصالح المنتج والمستهلك معا؛
- التخلص قدر الإمكان من عيوب النظامين (التخلص من الآثار السلبية للإدارة المركزية والاحتكارات الكبيرة في النظام الرأسمالي).

خلاصة

يعتبر الاقتصادي "آدم سميث" أول من خاض في مواضيع علم الاقتصاد من خلال كتابه المشهور "ثروة الأمم" كما أن معظم الاقتصاديين أشاروا إلى أن سنة 1776 كانت تعتبر ميلاد هذا العلم ، ولقد مر علم الاقتصاد بعدة مراحل تم فيها مناقشة ووضع نظريات توضح آلية عمله.

ومن أبرز هذه المدارس: المدرسة التجارية والتي كان "وليام تبي" أبرز مفكريها حيث كانت تعتبر هذه المدرسة أن النشاط التجاري هو الأهم وبواسطته تستطيع الدول الهيمنة وكل الأنشطة الأخرى عقيمة بدون نفع، أما المدرسة الثانية فكانت تسمى بمدرسة الطبيعيين بقيادة "فرانسوا كيناي" والتي تدعوا لعدم تدخل الدولة في الاقتصاد ووجود قوانين طبيعية تحكم السلوك الإنساني بالإضافة إلى الحرية الشخصية وأن طبقة المزارعين هي الطبقة الوحيدة المنتجة، أما المدرسة الكلاسيكية بقيادة "آدم سميث" والتي تنادي بأن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفاته وتدفعه، وبالنسبة للمدرسة الكينزية بقيادة "كينز" فقد نادت بضرورة قيام الحكومة بتبني سياسات اقتصادية ومالية ونقدية لمعالجة التقلبات الاقتصادية.

ولقد تمّ التوصل إلى أن علم الاقتصاد هو علم الموارد النادرة والاحتياجات المتعددة، ولعلم الاقتصاد علاقة بعدة علوم من بينها علم السياسة والاحصاء والرياضيات والتاريخ والمنطق وعلم النفس والاجتماع، ويختص هذا العلم بدراسة الموضوعات الرتيبة التالية: تخصيص الموارد وتنظيم الإنتاج وكفاءة استخدام الموارد بالإضافة إلى البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي، والطريقة البحثية التي يتم اعتمادها من طرف هذا العلم لتفسير هذه القضايا الطريقة الاستنباطية والطريقة الاستقرائية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والتاريخية والرياضية، وتتمثل أهم عناصر المشكلة الاقتصادية في الندرة والإختيار، ومن أهم الأنظمة الاقتصادية نجد النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي بالإضافة للنظام المختلط.

من خلال ما تم تقديمه في هذا المحور، ينبغي أن يكون الطالب قد تمكن من التوصل إلى أن:

- علم الاقتصاد يرتبط بالعلوم القانونية لكونها تمده بكل التشريعات الجمركية والضريبية والمالية والتي تقنّن مختلف المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الأعوان الاقتصاديين؛

- يستعمل علم الاقتصاد أدوات رياضية وطرق إحصائية لحل كل المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم؛
- يهدف علم الاقتصاد إلى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع؛
- أن الفكر التجاري يعتبر تراكم المعادن الثمينة هو مصدر لثراء وغنى الدول؛
- آدم سميث دافع عن الحرية الاقتصادية وشعاره "دعه يعمل دعه يمر"؛
- علم الاقتصاد يعتبر من العلوم الاجتماعية لأنه يدرس السلوك الإنساني من الناحية الاقتصادية.

المحور الثاني:

مبادئ التحليل

الاقتصادي الجزئي

(مفاهيم عامة)

المحور الثاني: مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي (مفاهيم عامة)

سنحاول من خلال هذا المحور إعطاء مقدمة رئيسية للتحليل الاقتصادي الجزئي، وذلك من خلال ثلاث نقاط وهي:

أولا: الإنتاج والعرض؛

ثانيا: الطلب؛

ثالثا: توازن السوق واختلاله.

تمهيد

تقوم النظرية الاقتصادية بتجهيز الأدوات لتحليل وتفسير السلوك الاقتصادي الخاضع للملاحظة، حيث أن هدف النظرية هو أن تقوم بالتنبؤ والتفسير، فالنظرية عبارة عن فرضية يتم اختيارها بنجاح ويتم اختيار الفرضية ليس بواسطة واقعية فروضها ولكن بواسطة مقدرتها على التنبؤ والتفسير بدقة، ويتكون علم الاقتصاد من العديد من النظريات فهناك نظريات تتعلق بتفسير جوانب العرض والطلب ونظريات تفسير الإنتاج والتكاليف، وأخرى تشرح التسعير ومستويات التشغيل وغيرها، كذلك توجد نظريات لأغلب فروع علم الاقتصاد كنظريات اقتصاديات العمل، وأخرى توضح اقتصاديات التجارة الخارجية.

كما أن الاقتصادي هو الشخص الذي يُلمّ بكافة نظريات الاقتصاد والمهتم بتحليلها واختبارها وتفسير الظواهر السائدة من خلالها، والنظرية بشكل عام هي قدر من المعرفة منسجم كوحدة واحدة يمكن استخدامه في استعمالات مختلفة، ولقد ميز الاقتصاديون بين قسمين أو فرعين أساسين مكونين للنظرية الاقتصادية وهما نظرية الاقتصاد الجزئي ونظرية الاقتصاد الكلي، حيث التحليل الاقتصادي الجزئي يهتم ويبحث في دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية سواء كانت مؤسسات فردية أو أفراد مستهلكين كما يدرس علاقتهم في الأسواق المختلفة حيث من خلال هذا المحور سنوضح بعض المفاهيم المتعلقة بالمواضيع التي يتطرق إليها التحليل الاقتصادي الجزئي ولكن بصفة مبسطة وليس معمقة لأن ذلك يحتاج إلى التعمق في مادة التحليل الاقتصادي الجزئي حيث لا يمكن الإلمام بكل الجوانب.

أولا: الإنتاج والعرض

1- الإنتاج

1.1-مفهوم الانتاج

الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها، حيث أن أي عملية تسهم في تحقيق نفع معين تعد إنتاجا، فعندما تحول الأخشاب إلى موائد وأسرة يكون هناك إنتاج، فالإنتاج يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات عند تناول الناس.[1]

وللمنفعة أشكال مختلفة من ضمنها ما يلي:[2]

-المنفعة الشكلية:

تتمثل في تحويل المادة من شكل لشكل آخر، كتحويل الخشب إلى أثاث جاهز للاستعمال.

-المنفعة المكانية:

تتمثل في نقل السلعة من مكان لآخر، مثلا من المصنع إلى السوق أو من بلد لآخر.

-المنفعة الزمانية:

تتمثل في الاحتفاظ بالسلعة لاستعمالها وقت الحاجة كالاحتفاظ بالسلع الغذائية في الثلاجة.

2.1-عوامل الإنتاج

إن مفهوم الإنتاج يتوقف على العوامل يتوقف على العوامل التي تحدد حجم الإنتاج وبالتالي يمكن إدراج عوامل الإنتاج كما يلي:

---

[1] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي"- طبعة ثانية، (الجامعية، الإسكندرية، 2001)، ص 233.

[2] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

-العمل:

وهو كل مجهود ذهني أو عضلي يبذل في العملية الإنتاجية، ويحصل على عائد يسمى (الأجر).[1]

-رأس المال:

كل ما يمتلكه المجتمع من آلات ومعدات تستخدم في الإنتاج وكل ما يحدث من تنمية على سطح الأرض من طرق وسدود وقنوات ومباني[2] سكنية ومصانع وغيرها من صنع الإنسان، ويحصل على عائد يسمى (الفائدة).

-الأرض:

وهي الأرض بما عليها وما تحتها، وما يحيط بها ويطلق عليها الموارد الطبيعية وهي من صنع الله الخالق سبحانه وتعالى وتحصل على عائد يسمى (الريع).[3]

-التنظيم:

يعتبر دور المنظم دورا حيويا في العملية الإنتاجية، لأنه هو الطرف القائم على التنظيم وإدارة المشروع الإنتاجي، فهو الذي يتولى عمليا وظيفة المزج ما بين عوامل الإنتاج الثلاث الأخرى، من أرض وعمل ورأس مال، وذلك قصد إنتاج السلع أو خدمات.[4]

إن عوامل الإنتاج المشار إليها أعلاه تتطلب توظيفا واستخداما أمثلا، وهو ما يعرف بالمزج الأمثل لعوامل الإنتاج، حيث على المنتج القيام باختيارين:[5]

✓ اختيار الوسائل المتاحة لتحقيق الإنتاج في أحسن الظروف، أي عند اختيار نقل سلعة يجب تحديد وسيلة النقل ومصادر الطاقة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، (الجامعية، الاسكندرية، 2000)، ص 20.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 20.

[4] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 120، 121.

[5] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

✓ اختيار الإنتاج المراد تحقيقه، أي أن تحديد الكمية يتطلب معرفة التكاليف وحجم الطلب.

إن الإجابة على الاختيارين السابقين تتمثل في النظرية الإنتاجية.

3.1-نظرية الإنتاج

هي فرع من الفكر الاقتصادي يعني بتحليل العوامل التي على أساسها تحدد المؤسسة كمية المدخلات الإنتاجية التي توظفها الإنتاج حجم معين من الإنتاج بناء على دالة الإنتاج الخاصة بها وأسعار هذه المدخلات، وتعتمد النظرية على الفرضية بأن المؤسسة ترغب في توظيف المدخلات التي تحقق لها الإنتاج المطلوب بأدنى تكلفة.[1]

4.1-دالة الإنتاج

تعرف دالة الإنتاج بأنها العلاقة الفنية التي تعبر كميا عن معدل الناتج النهائي من منتج ما بدلالة معدل المستخدمات الإنتاجية التي تساهم في إنتاجه، وهي بتعبير آخر الخيارات أو الامكانيات الفنية الممكنة لإنتاج منتج معين أو هي التعبير الحسابي عن العلاقة بين مقادير عوامل الإنتاج المستعملة ومقادير الإنتاج المحصل عليه، ويمكن دراسة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة والطويلة[2].

وتأخذ دالة الإنتاج الصيغة الرياضية التالية:[3]

حيث يمثل (Q) كمية الإنتاج (المخرج) أو (المخرجات) و(x,y,z..) عناصر الإنتاج (المدخلات)، تشير هذه الصيغة الرياضية إلى أن كمية الإنتاج من سلعة ما هو بالأساس الكميات المستخدمة من العناصر الداخلة في عملية إنتاج هذه السلعة، وبالتالي تكون كمية الإنتاج (Q) هي المتغير التابع بينما تمثل المدخلات المذكورة المتغيرات المستقلة، والواقع أن لدالة الإنتاج صور مختلفة منها دالة الإنتاج الثابتة التي تعتمد على تغير عنصر واحد من عناصر الإنتاج، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، ومنها دالة الإنتاج المتغيرة التي تعتمد على تغيير جميع عناصر الإنتاج في آن واحد وبمعدلات متباينة، كما

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[2] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 111.
[3] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

توجد دالة الإنتاج المتزايدة ودالة الإنتاج المتناقصة، وكل ذلك يعتمد على طبيعة توليفة عوامل الإنتاج المستقلة في العملية الإنتاجية.

2-العرض

1.2-تعريف العرض

يعرف عرض السلعة أو الخدمة، بأنه تلك الكميات المعروضة التي يستطيع المنتج ويرغب في بيعها عند سعر معين وفي وقت معين، وتنطوي فكرة العرض على أنه تيار من السلع (الخدمات) خلال فترة زمنية معينة، وليس رصيدا، ولذا يحدث تفاعل واستجابة بين استعداد البائعين وبين العوامل المؤثرة على العرض خلال تلك الفترة الزمنية، مع ملاحظة أنه يوجد فرق بين ما ينتج من السلعة (أو الخدمة) خلال تلك الفترة الزمنية، وبين ما يتم عرضه من السلعة (أو الخدمة) وليس شرطا أن يتساوى الإنتاج مع العرض خلال نفس الفترة الزمنية، وقد يرجع ذلك الاختلاف إلى وجود مخزون للسلعة أو تصدير واستيراد بعضها، أو تلف كمية منها أو استهلاكها بواسطة منتجيها أنفسهم.[1] وذلك بسبب العوامل المذكورة في التعريف السابق.

كما يعني العرض الكمية المعروضة من سلعة ما عند ثمن معين وفي فترة زمنية معينة وبهذا المعنى فإن الكمية المعروضة تختلف عن الكمية المنتجة حيث تقل الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة[2].

ويمكن صياغة دالة العرض هذه على السلعة x في الصورة التالية:[3]

حيث أن Q_x هي الكميات التي يبيعها المنتج من السلعة x، وأن P_x يمثل سعر السلعة و T_n تمثل المستوى الفني للإنتاج P_f أسعار عوامل الإنتاج، E عوامل خارجية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] أحمد فوزي ملوخية، (مركز الاسكندرية، الاسكندرية، 2009). ص 49.

[3] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 125.

2.2-قانون العرض

هو تلك الصيغة التي تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرين اللذان يكونان دالة العرض مع ثبات العوامل الأخرى، أي يوضح لنا ما إذا كانت طبيعة تلك العلاقة علاقة عكسية أو علاقة طردية، والتعبير الشائع لهذا القانون هو ذلك الذي يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بين الكمية المعروضة وبين سعرها، وينص هذا القانون على أن ارتفاع سعر السلعة يؤدي إلى المعروض منها (تمدد العرض)، وإذا انخفض سعر السلعة يؤدي إلى انخفاض (انكماش العرض) المعروض منها، وذلك في حالة ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في العرض، يشير قانون العرض إلى وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة، وهذا المضمون ينطبق في أي مجتمع وفي ظل أي نظام اقتصادي.[1]

3.2-منحنى العرض

يعرف منحنى العرض بأنه المحل الهندسي الذي يوضح العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما وسعرها، مع افتراض ثبات العوامل أو المحددات الأخرى المؤثرة في العرض ويتضح من الشكل الموالي رقم (2-1) أن منحنى العرض (S) نتيجة من أسفل إلى أعلى ناحية اليمين، أن يكون الميل دلالة على العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة وسعرها، ومن ثم يعبر عن قانون العرض.[2]

الشكل رقم (2-1): منحنى العرض الفردي

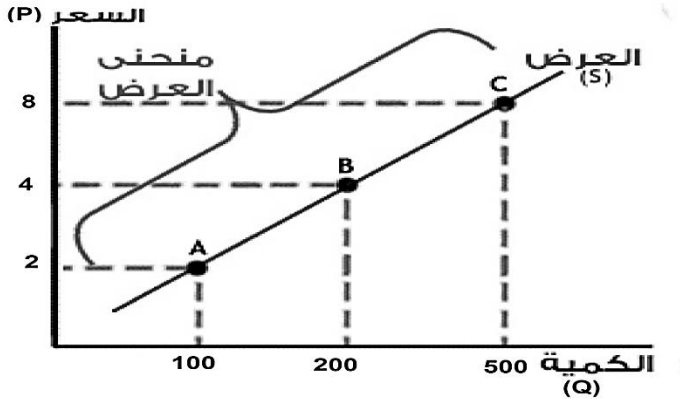

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 100، لكن بتصرف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 130، 131.

[2] علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الجزئية، (الجامعية، الاسكندرية، 2008)، ص 100، لكن بتصرف.

يمكن تفسير السبب الكامن وراء الميل الموجب لمنحنى العرض أو قانون العرض الذي ينصب على أن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة وسعرها تكون علاقة طردية في أنه مع التوسع في الإنتاج من السلعة أو الخدمة، فإن هذا يترتب عليه زيادة الطلب على مستلزمات وعوامل الإنتاج المستخدمة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج، ولكي يستمر المنتجون في التوسع في الإنتاج فإنه لابد من رفع سعر السلعة لكي تغطي هذه الزيادة في التكاليف، وهذا يعني أن زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الكمية المعروضة يتطلب بالضرورة رفع سعر السلعة باستمرار، غير أنه توجد حالات استثنائية لقانون العرض.

4.2-العوامل المحددة للعرض

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا في التأثير على عرض السلع والخدمات في السوق أهمها:

-التقنيات الفنية (المستوى الفني للإنتاج):

إذا حصل أي تحسن في المستوى الفني للعملية الإنتاجية نتيجة استخدام الآلات والمكائن الحديثة، واختراع طرق وأساليب حديثة للإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج، وزيادة حجم الإنتاج من نفس السلعة وهذا يحفز المنتجين لزيادة الإنتاج وبالتالي يزداد العرض عند سعر معين لأن ذلك يؤدي إلى زيادة أرباحهم، فزيادة العرض من السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين (SS) إلى (S_1S_1)، أما استخدام تكنولوجيا غير كفؤة أو تقنية، أقل تطورا فإن ذلك يزيد من متوسط التكاليف وانخفاض الأرباح وبالتالي المنتجين يخفضوا من عرض السلع عند سعر معين فانخفاض العرض من السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار (SS) إلى (S_2S_2).[1]

ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل الموالي.

[1] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، (الأمل، عمان، 1998)، ص89.

الشكل رقم (2-2): انتقال منحنى العرض عند تغير المستوى الفني للإنتاج

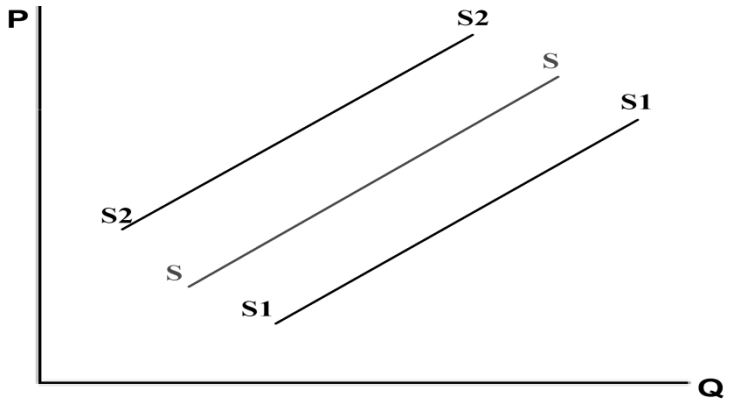

المصدر: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص89

-أهداف المنشآت (المؤسسات):

قد يكون هدف المؤسسة بيع أكبر كمية ممكنة من السلعة ربما لاكتساب مكانة أو أهمية أكبر في مجال الأعمال حتى ولو كان ذلك على حساب الأرباح المحققة وبالتالي تزيد الكمية المعروضة عن تلك التي تحقق تعظيم الأرباح، وقد يكون الهدف تقليل درجة المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وفي هذه الحالة ستزيد المؤسسة من إنتاج وعرض السلع التي تقل فيها درجة المخاطرة على حساب السلع الأخرى التي تزيد فيها هذه المخاطرة.[1]

-أسعار عوامل الإنتاج:

إن أي تغيير في أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلعة ما سيؤدي إلى زيادة أو نقص تكلفة إنتاج تلك السلعة، وبالتالي يؤثر على أرباحها والعرض منها، فعلى سبيل المثال فإن انخفاض أسعار المواد المستعملة في إنتاج سلعة ما، أو انخفاض أجور العمال، أو سعر المكائن...إلخ سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج لتلك السلعة، وبالتالي سيكون من الربح إنتاج وعرض المزيد منها، ويمكن تمثيل هذه الزيادة في العرض عن طريق إزاحة منحنى عرض السوق إلى اليمين (أسفل) وبنفس

[1] أحمد محمد مندور، محمد فوزي أبو السعود، محمد عزت محمد غزلان "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، (الجامعة، تانيس سابقا-الاسكندرية حاليا، 2009)، ص 87.

الأسلوب يمكن أن يبين التأثير السلبي لارتفاع أسعار عناصر الإنتاج على الأرباح، مما سيؤدي إلى نقص العرض من السلعة وبالتالي انتقال منحنى عرض السوق إلى اليسار (أعلى).[1]

-الضرائب والإعانات:

في ظل النظام الاقتصادي المختلط تتدخل الحكومة أحيانا في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض ضرائب على الإنتاج أو المبيعات وأحيانا تقدم إعانات للمنتجين لتشجيعهم على زيادة الإنتاج من سلعة معينة، وبالنسبة للضرائب كلما زادت أسعارها كلما زادت التكاليف، ومن ثم انخفضت الأرباح وبالتالي يقل العرض والعكس صحيح، أي أن العلاقة عكسية بين الضرائب وعرض السلعة في السوق أما إعانات الإنتاج، فكلما زادت تلك الإعانات كلما زاد العرض وكلما انخفضت قل العرض، أي أن العلاقة طردية بين الإعانات والعرض[2].

-تغير قيمة النقود:

يقصد بذلك تغير المستوى العام للأسعار، فانخفاض قيمة النقود من شأنه أن يؤدي إلى قلة العرض بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ويحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة النقود.[3]

-توقعات المنتجين (المستقبلية للأسعار):

إذا توقع المنتجون بأن أسعار السلع التي ينتجونها أو يعرضونها سوف تزداد أسعارها في المستقبل، فإنهم يقللوا من عرضها في الوقت الحالي (يقل عرض السلعة) انتظار الارتفاع أسعارها في المستقبل وبالتالي منحنى العرض ينتقل نحو اليسار (ss) إلى (S_2S_2) والعكس صحيح في حالة اعتقاد المنتجون انخفاض أسعار السلع في المستقبل فإنهم يزيدون الكميات المنتجة أو المعروضة الآن كي يتجنبوا الخسائر في المستقبل وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين S_1S_1، ويلاحظ هنا أن العلاقة هي عكسية والشكل الموالي يبين ذلك.[4]

---

[1] محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، (الأمل، الأردن، 2004)، ص83.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع نفسه، ص 138.

[4] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الشكل رقم (2-3): انتقال منحنى العرض بسبب توقعات المنتجين

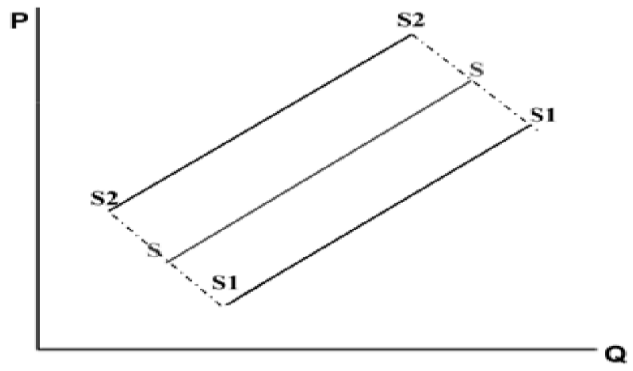

المصدر: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص72

5.2- مرونة العرض

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الدارس لنظرية العرض يجب ألا يكتفي بالدراسة الوصفية لها وخاصة فيما يتعلق بدراسة تأثير السعر في العرض وإنما عليه أن يعمل على دراسة قياس هذا التأثير باستخدام فكرة المرونة كما هو الحال عند دراسة الطلب، غير أنه ليس بالضرورة أن يسعى إلى قياس مدى تأثير العوامل الأخرى على العرض ولذلك لن يوجد في هذا التحليل إلا دراسة نوع واحد من مرونة العرض وهو المتعلق بتحليل وقياس المرونة السعرية بجوانبها المختلفة.

-مفهوم مرونة العرض:

يقصد بمرونة عرض السلعة، بأنها مدى استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغيير في السعر، وهي أيضا تعبر عن مدى حساسية الكمية المعروضة للتغير في السعر، وبهذا المفهوم فإن مرونة العرض تشير إلى مدى صعوبة أو سهولة إنتاج السلعة استجابة للتغيرات في السعر.[1]

-قياس مرونة العرض:

يمكن قياس درجة مرونة النقطة السعرية للعرض باستخدام الصيغة التالية:[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 128، 129.

$$\text{معامل مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة لسلعة ما}}{\text{التغير النسبي في سعر تلك السلعة}}$$

فإذا رمزنا إلى معامل المرونة النقطة السعرية للعرض بالرمز E_S، والكمية المعروضة بالرمز Q_S والسعر بالحرف P، فإن المرونة تصبح:

وعادة ما تكون مرونة العرض السعرية موجبة الإشارة، وذلك نتيجة العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة معينة وسعر تلك السلعة، أي أن الكمية المعروضة والسعر يتحركان بنفس الاتجاه.

-حالات أو درجات مرونة العرض السعرية:

***عرض مرن:** ونعني به أن نسبة التغير في الكمية المعروضة هي أكبر من نسبة التغير في السعر، ومعامل مرونة العرض (أكبر من واحد صحيح) ($E_S>1$).

ويكمن تمثيل العرض المرن بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (2-4): منحنى عرض مرن

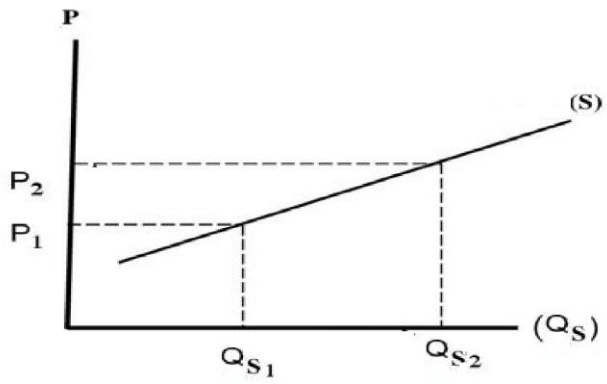

المصدر: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص119

***عرض غير مرن:** عندما تكون نسبة التغير في الكمية المعروضة أقل من نسب التغير في السعر، ومعامل المرونة هو أقل من الواحد الصحيح ($E_S<1$).

ويكمن توضيح ذلك عبر الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): منحنى عرض غير مرن

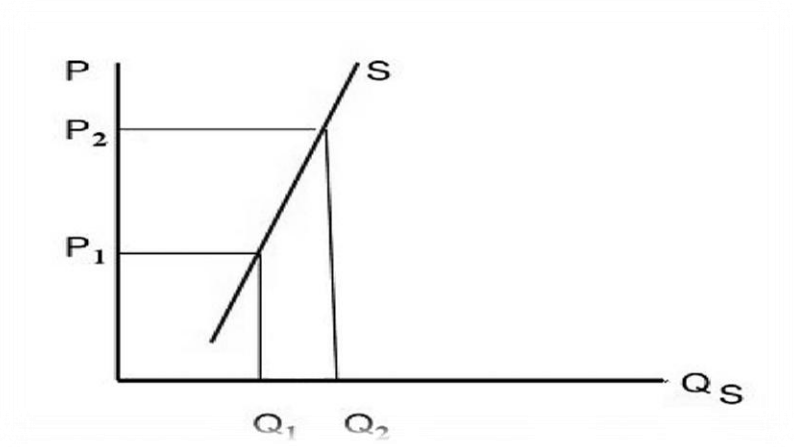

المصدر: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص119

***عرض عديم المرونة:** في هذه الحالة يكون عديم المرونة أي أن العرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات في السعر، حيث يستمر المنتجون في إنتاج نفس الكمية مهما كانت الإيرادات التي يحصلون عليها.

الشكل رقم (2-6): منحنى عرض عديم المرونة

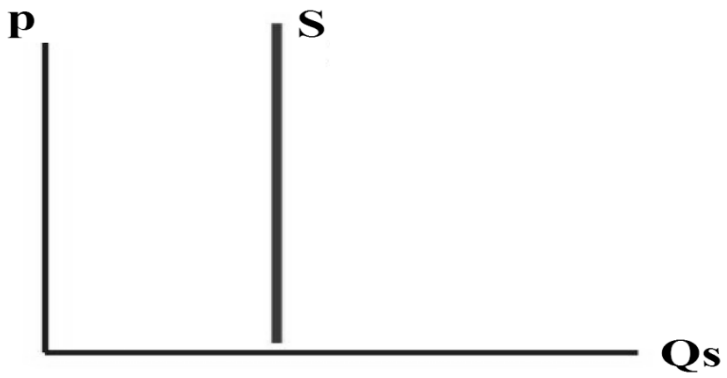

المصدر: علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص119

***عرض ما لا نهاية المرونة:** في هذه الحالة يكون السعر ثابت أما الذي يتغير فهي الكميات المعروضة، وفي هذه الحالة يكون معامل مرونة العرض هي ما لا نهاية،$(Es = \infty)$ ويأخذ منحنى العرض (p) على شكل خط مستقيم وموازي للمحور الأفقي كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2-7): منحنى عرض ما لا نهاية المرونة

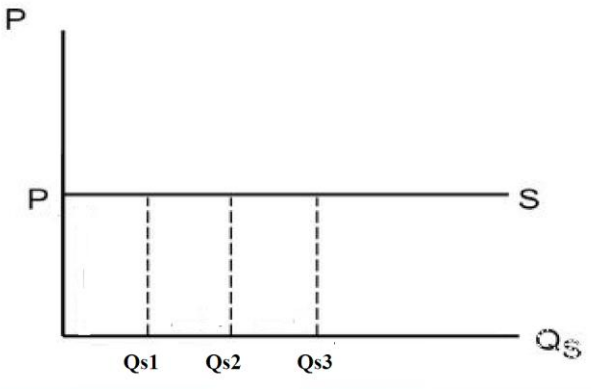

المصدر: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص121

***عرض متكافئ المرونة:** هنا يكون منحنى العرض بشكل خط مستقيم يخرج من نقطة الأصل، ويكون المنحنى متكافئ المرونة، أي أن الزيادة أو الكمية في التغير تساوي تماما الزيادة أو التغير في السعر والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-8): منحنى عرض متكافئ المرونة

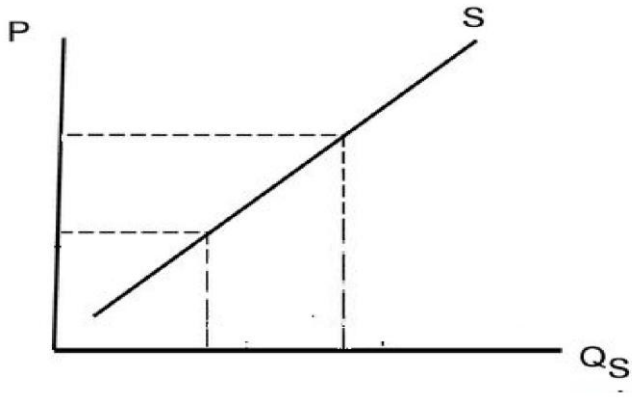

المصدر: علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص119

ثانيا: الطلب

1-مفهوم الطلب

1.1-تعريف الأول:

هي تلك الكمية من تلك السلعة التي يرغب المستهلكون في شرائها ومستعدين وقادرين على دفع الثمن المختلف في فترة زمنية معينة مع يقاء العوامل الأخرى على حالها.[1]

2.1-تعريف الثاني:

يعرف الطلب بأنه عبارة عن الكميات من سلعة معينة التي يمكن شرائها من قبل الأفراد والمشاريع بأسعار معينة وفي فترة زمنية معينة، ويتكون الطلب من عنصرين هما: الرغبة والقدرة بحيث أن الرغبة لوحدها لا تكفي وتكون غير فعالة في السوق، على سبيل المثال فرد يرغب بشراء سيارة ولكن إذا لم تكن هذه الرغبة مدعومة بقدرة الفرد على الشراء سوف لن يتمكن من تلبية رغبته.[2]

يمكن أن تأخذ دالة الطلب عدة أشكال حيث سوف يقتصر شرحنا على الشكل الخطي البسيط، وتلعب دالة الطلب الخطية دورا كبيرا في الاقتصاد ويتضح سلوكها بالمعادلة التالية:[3]

حيث: a يشير إلى الكمية المطلوبة عندما يكون السعر صفرا، أي أن a تتمثل بالنقطة التي عندها يقطع منحنى الطلب محور الكميات المطلوبة.

b قيمة ثابتة، عبارة عن التغير في الكمية المطلوبة نتيجة التغير الحاصل في السعر، وعندما تأخذ b العلاقة السالبة (b-) عندئذ تعبر قيمتها عن انحدار دالة الطلب.

ويمكن كتابة دالة الطلب على السلعة (x) ف الصورة التالية:[4]

---

[1] عامر علي سعيد، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي"، طبعة أولى، (البداية، عمان، 2010)، ص 87.

[2] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] ضياء مجيد، "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي"، (الجامعية، الاسكندرية، 1999)، ص 16.

[4] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

بحيث:

Qd_x: الكمية المطلوبة من السلعة x من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

f: دالة، P_x: سعر السلعة، M: الدخل النقدي الفردي.

P_o: أسعار السلع المكملة والمعوضة، T: ذوق المستهلك.

وتعتمد دقة هذه الدالة على الكيفية التي يستجيب بها المستهلك للتغيرات الحاصلة في قيمة كل من المحددات في الدالة، أي سعر السلعة نفسها، أسعار السلع المكملة والمعوضة، الدخل، الذوق.

فإذا افترضنا ثبات كل من الدخل، الذوق، وأسعار السلع المكملة والمعوضة، عندئذ تصبح الدالة كالآتي:[1]

حيث يعبر الخط المستقيم (ـــ) الواقع فوق كل من $T.P_O.M$ عن ثبات كل من هذه المحددات، وبالتالي تأخذ الدالة الشكل المبسط التالي:[2]

أي أن الكمية المطلوبة من السلعة X في فترة زمنية معينة تعتمد على سعر السلعة مع افتراض بقاء المحددات الأخرى ثابتة.

2-قانون الطلب

إن مفهوم الطلب كما تم توضيحه سابقا يفصح عن وجود علاقة بين الأسعار والكميات المطلوبة والأسعار في هذه العلاقة هي التي تؤثر في الكمية المطلوبة وليس العكس، فما هي طبيعة هذه العلاقة وشكلها؟ أي ماذا يحدث للكمية المطلوبة عندما يتغير السعر سواء بالانخفاض أم الارتفاع؟

[1] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] ضياء مجيد، المرجع نفسه، ص 16.

بالاستناد إلى فرضية السلوك الرشيد والعقلاني للوحدات الاقتصادية وإلى ملاحظة الواقع تم التوصل إلى أن العلاقة بين السعر بوصفه متغيرا مستقلا وبين الكمية المطلوبة بوصفها متغيرا تابعا هي علاقة عكسية، أي أنه في حال ارتفاع السعر ستنخفض الكمية المطلوبة، وفي حال انخفاض السعر ترتفع الكمية المطلوبة طبعا مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها هذه النتيجة صاغها الاقتصاديون في قانون أطلق عليه (قانون الطلب).[1]

غير أنه توجد حالات استثنائية لقانون الطلب، فقد تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة وسعرها وعلاقة طردية، حيث تزداد الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة مع ارتفاع سعرها، وتنخفض الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة مع انخفاض سعرها، ومن ثم يكون منحنى الطلب على السلعة أو الخدمة موجبة الميل وليس سالب الميل، ومن أهم هذه الحالات الاستثنائية لقانون الطلب ما يلي:[2]

- السلع التي يحكم المستهلك على جودتها بثمنها؛
- سلع التظاهر أو التفاخر؛
- حالة التوقع باستمرار ارتفاع السعر أو انخفاضه؛
- **حالة سلعة جيفن (Giffen goods):** حيث في حالة بعض الأفراد محدودي الدخل الذين ينفقون قدرا كبيرا من دخولهم على بعض السلع الضرورية مثل الخبز فإنه في حالة انخفاض أثمان هذه السلع سوف تزداد دخولهم الحقيقية ويتحولون إلى سلع أخرى في قائمة استهلاكهم مثل الأرز وبالتالي تنخفض الكميات المطلوبة من هذه السلع بالرغم من انخفاض أثمانها، والعكس يحدث في حالة ارتفاع أثمان هذه السلع.

3-منحنى الطلب

توضيح بياني لعلاقة الطلب بحيث يمثل السعر على المحور الرأسي والكمية على المحور الأفقي، في بعض الأحيان يرسم منحنى الطلب كخط منحنى أو حتى كخط مستقيم، ومنحنيات الطلب تنحدر نحو

[1] خالد نجيب بحبوح، عبد الرحمن رضوان، عصام إسماعيل، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، (مطبوعة رقمية جامعية، جامعة حلب-سورية، كلية الاقتصاد، 2008)، ص 78.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 28، لكن بتصرف.

الأسفل بمعنى أنها تبدأ أعلى اليسار وتتحرك نحو الأسفل جهة اليمين، [1] حيث أن منحنى الطلب الهابط هو ارتباط الأسعار العالية بكميات مشتراة أقل، وارتباط الأسعار المتدنية بكميات أكبر،[2] وهكذا يعبر منحنى الطلب بصورة بيانية عن قانون الطلب (العلاقة العكسية) بين الثمن والكمية المطلوبة.[3]

وهذه العلاقة يمكن إظهارها على شكل منحنى (منحنى الطلب DD) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-9): منحنى عرض فردي

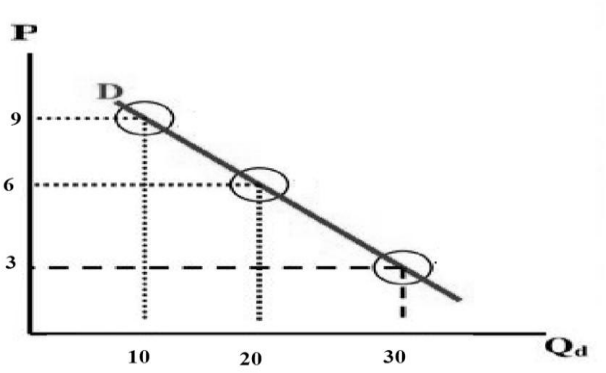

المصدر: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص121

يمكن الإشارة من الشكل رقم (2-9) لمنحنى الطلب السابق الذكر يكون على تلك الحالة عند تغير سعر السلعة المعنية بالدراسة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أما إذا تغيرت العوامل الأخرى المحددة للطلب وبقي سعر السلعة ثابتا نسمي هذه الحالة بالتغير في الطلب ومعناه انتقال منحنى الطلب يمينا أو يسارا حسب علاقة المحدد المتغير مع الطلب هذا حسب الشكل التالي:

[1] روبرت ميرفي، "دروس مبسطة في الاقتصاد الجزئي"، (كلمات عربية، القاهرة، 2013)، ثم الحصول عليها عبر الموقع الالكتروني: http://www.kalinat.org. vu le 29/09/2019.

[2] معاذ سعيد الشرفاوي الجزائري، "الاقتصاد الجزئي"، (الجامعة الافتراضية السورية، 2018)، متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة، https://pedia.svuonline.org.vu le 17/10/2019.

[3] عزت قناوي، نيرة سليمان، "مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي" مرجع سبق ذكره، ص 112.

الشكل رقم (2-10): تغير الطلب

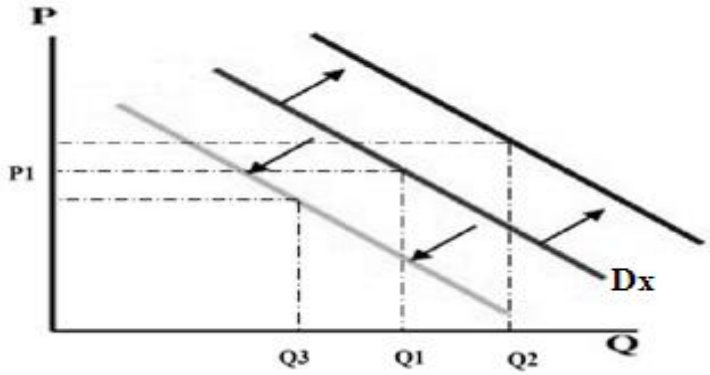

المصدر: جاب الله مصطفى، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الجزئي"، (جامعة المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص121.

❖ وينتقل منحنى الطلب إلى اليمين في الحالات التالية:

- زيادة عدد مستهلكي السلعة؛
- تغير أذواق المستهلكين والسلعة؛
- ارتفاع دخول المستهلكين إذا كانت السلعة عادية؛
- انخفاض دخول المستهلكين إذا كانت السلعة رديئة؛
- ارتفاع أسعار السلع البديلة؛
- انخفاض أسعار السلع المكملة؛
- توقعات المستهلكين بارتفاع أسعار السلع في المستقبل أو زيادة المداخيل.

❖ أما انتقال منحى الطلب إلى اليسار فيكون في الحالات التالية:

- انخفاض عدد مستهلكي السلعة؛
- تغير أذواق المستهلكين سلبيا ضد هذه السلعة؛

- انخفاض دخول المستهلكين إذا كانت السلع بديلة؛

- ارتفاع أسعار السلع المكملة؛

- توقعات المستهلكين بانخفاض أسعار السلع في المستقبل أو انخفاض المداخيل.

4-العوامل المحددة للطلب

عند دراستنا لقانون الطلب عرفناه بأنه العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة وبين سعرها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فالسؤال المطروح ما هي هذه العوامل الأخرى التي يجب أن تبقى ثابتة.

وعلى ضوء ذلك يمكن حصر العوامل الأساسية فيما يلي:

-عدد المستهلكين:

العلاقة هنا طردية بين عدد المستهلكين وطلب السوق للسلعة محل الدراسة، بمعنى أنه كلما زاد عدد المستهلكين أو المشترين للسلعة كلما زاد الطلب عليها، والعكس صحيح، وزيادة عدد المستهلكين يمكن أن يرجع إلى النمو في عدد السكان في المنطقة محل الدراسة أو تحسين المواصلات أو غيرها من الأسباب والعوامل.[1]

-دخول المستهلكين:

ونستطيع هنا أن نميز بين نوعين من السلع كما يلي:[2]

✓ السلع العادية

وهي السلع التي تستهلك منها كمية أكبر كلما زاد دخلنا وكمية أقل كلما قل دخلنا، أي أن هناك علاقة مباشرة أو موجبة بين دخل المستهلك والطلب على السلعة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

✓ **السلع الرديئة**

وهي السلع التي نستهلك منها كمية أقل كلما زاد دخلنا، وكمية أكثر كلما قل دخلنا، أي أن هناك علاقة عكسية أو سالبة بين الدخل والطلب على السلعة.

-سعر السلعة محل الطلب:

اعتماد على فرضية رشد المستهلك فإن قراره في تحديد الكمية سوف يستند بالأساس على السعر التاريخي للسلعة أملا أن يتجه هذا الأخير نحو الانخفاض وبذلك تكون العلاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها.[1]

-أسعار السلع الأخرى:

تتوقف تأثير أسعار السلع الأخرى على نوع السلعة، لا يمكننا أن نميز بين أنواع السلع التالية:[2]

✓ **أسعار السلع البديلة**

السلع البديلة هي التي يمكن أن يحل استعمالها محل السلع الأخرى في إشباع حاجات ورغبات المستهلك، فإذا افرضنا سعر الشاي قد ارتفع مثلا بشكل كبير، فإن الطلب عليه سوف يقل ويتحول الطلب على القهوة (السلعة البديلة) فيزداد الطلب على القهوة إذا بقي سعرها ثابت لأن سعر القهوة في هذه الحالة يكون أرخص نسبيا، لذا يتحول المستهلكون عليها تعد بديلا للشاي.

✓ **أسعار السلع المكملة**

تعرف السلع المكملة أنها التي تكمل أحدها الآخر، بمعنى هي السلع التي يجب شراؤها مع بعضها البعض، مثل السيارة والبنزين، الكاميرا والفلم...إلخ.

✓ **السلع المستقلة**

[1] خالد روبيح، مطبوعة في مقياس "مدخل إلى علم الاقتصاد"، 2014/ 2015، ص 12.

[2] مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 68، لكن بتصرف.

هي السلع التي ليس لها علاقة مع بعضها البعض، فأي تغير في سعر أحدها لا يؤثر في الطلب على الأخرى، مثل السيارات والكتب، البيض والقلم...إلخ.

-توقعات المستهلكين:

إن توقعات المستهلكين عن أسعار السلع التي يستهلكونها وعن دخول في المستقبل تؤثر في طلبها على تلك السلع، فإذا توقع شخص ما أن يرتفع سعر سلعة معينة في المستقبل القريب فإن طلبه على هذه السلعة سوف يزداد منذ الآن، أما إذا توقع المستهلك أن يزداد دخله قريبا فإنه سيبدأ مند الآن بتغيير نمطه الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع التي يستهلكها إذا كانت هذه السلع عادية وإلى نقص الطلب على السلع إذا كانت هذه السلع رديئة كما ذكرنا سابقا ويحدث العكس إذا توقع المستهلك انخفاض دخله قريبا.[1]

-أذواق المستهلكين:

والمقصود بالذوق في هذا المقام تلك الخلفية الثقافية والاجتماعية التي على كيان المستهلك وبالتالي في قراراتها الاستهلاكية خاصة تلك التي تتعلق بالكميات المطلوبة من سلعة أو خدمة ما زيادة أو نقصانا، فالمطلوب هو أن يكون المستهلك واعيا باختياراته النوعية التي لها علاقة مباشرة بالمستوى الثقافي والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبذلك فعادة ما تكون السلع والخدمات تستهدف فئات اجتماعية معينة ومستويات ثقافية معينة بحيث تعتمد دراسات التسويق عادة على تفاعل هذه الفئات مع الإثارات الاستهلاكية المختلفة.[2]

5-مرونة الطلب

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها مقياس لدرجة استجابة التغيرات في الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغيرات في سعرها مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها.[3]

[1] محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] خالد روبيح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ولقد عرف الفريد مارشال مرونة الطلب السعرية بأنها التغير النسبي في سعر تلك السلعة في فترة زمنية معينة، حيث أن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها هي علاقة عكسية، أي بمعنى أن درجة مرونة الطلب السعرية يظل دائما ذات قيمة سالبة، ولكن عادة ما نتجاهل الاشارة السالبة ونأخذ في الاعتبار القيم المطلقة لتعبر عن درجات المرونة.[1]

مما سبق يمكن كتابة مرونة الطلب السعرية كما يلي:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة/ التغير النسبي في السعر

ويمكن التعبير عنها جبريا أو رياضيا بالمعادلة التالية:

حيث:

ΔQ: تمثل التغير في الكمية المطلوبة؛

ΔP: يمثل التغير في السعر؛

Q: يمثل الكمية المطلوبة الأصلية قبل التغيير (كمية الأساس)؛

P: يمثل السعر الأصلي قبل التغيير (سعر الأساس).

ويقال أن منحنى الطلب مرن إذا كان Ed>1، وذو مرونة حدية إذا كانت Ed=1 وغير مرن إذا كانت Ed<1.[2]

[1] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 89، 90.

[2] جورج فهمي رزق، "الكامل في الاقتصاد الجزئي"، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية عبر الموقع: www.RR4EE.NET. ، vu le 17/09/2019، ص4.

ويكون الطلب عديم المرونة إذا كان معامل المرونة يساوي صفر Ed=0 وهذا يعني أن التغير في السعر لا يوافقه أي تغير في الكمية المطلوبة، أي أن (ΔQ=0) وبذلك يصبح قيمة الكسر صفرا، أما إذا أدى التغير في السعر إلى تغير كبير في الكمية بشكل لا نهائي، عندئذ تصبح قيمة ΔQ في الكسر كبيرة بشكل لا نهائي، ومن ثم يصبح معامل مرونة الطلب ذا قيمة لا نهائية.[1]

ثالثا: توازن السوق واختلاله

1- السوق

1.1-تعريف الأول:

السوق الاقتصادية هي بقعة جغرافية معينة يتم فيها شراء وبيع السلع، حيث تلعب القوانين المحددة للسعر دورها دوما، ولا يشترط في السوق أن يكون مكانا جغرافيا فسوق الأجنبي ليس بمكان معين حيث نجد شراء وبيع العملات عن طريق الاتصالات الهاتفية، ويمكن تعريف السوق بأنه المكان أو المجال الذي يتم فيه تفاوض البائعين والمشرفين لمبادلة سلعة ذات خصائص معينة حيث تلعب القوى المحددة للسعر دوما والذي يتحقق فيه نقل ملكية السلعة، ولا يشترط التواجد المادي للسلع في السوق.[2]

2.1-تعريف الثاني:

كما يعتبر السوق تنظيم أو ترتيب يتم من خلاله التقاء أو اتصال البائعين والمشترين بهدف الإتجار في السلع والخدمات، أو الطريقة التي يتمكن المشترون والبائعون من خلالها ممارسة أعمالهما معا.[3]

2- تحديد التوازن

فيما سبق كونا بعض المعارف عن العرض والطلب كلا على حدة، وفي السوق يتم التقاء هذين المتغيرين الاقتصاديين، حيث تتفاعل قرارات الشراء الصادرة عن المستهلكين التي تقف خلفها وتحددها مجموعة عوامل الطلب مع قرارات البيع الصادرة عن المنتجين والتي تقف خلفها وتحددها أيضا مجموعة

[1] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 58، 59.

[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، "التحليل الاقتصادي الجزئي-مفاهيم ونظريات وتطبيقات"- الطبعة الأولى، (صفاء، عمان، 2009)، ص 75.

عوامل العرض، وبنتيجة هذا التفاعل يتحدد سعر السلعة وكذلك الكميات التي يتم تبادلها في السوق فعلا، ويتوقف السعر الذي يسود في السوق فعلا على شكل التنظيم القائم في السوق هل هي منافسة تامة أم منافسة غير تامة.[1]

حيث تعرف سوف المنافسة التامة على أنها سوق مثالية، إذ تعبر عن نموذج يتم فيه تحديد الأسعار والكميات المتبادلة وفقا لقوى العرض والطلب فقط، ودون تدخل أي قوة أخرى، حيث لا يمكن لأي بائع أو مشتري أن يؤثر من قريب أو من بعيد على تحديد مستوى السعر أو الكمية المتبادلة في السوق.[2]

ويتحقق توازن السوق بتفاعل العرض والطلب واستقراره عند سعر معين يسمى "بالسعر التوازين" والمقصود بالتوازن هو الوضع الذي إذا تم الوصول إليه، لن يوجد أي حافز للابتعاد عنه ما لم تحدث مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك[3].

كما يتفق الاقتصاديون على أن سعر السوق يتحدد عند تعادل الكميات المعروضة من السلعة مع الكميات المطلوبة من نفس السلعة، وهذا ما يعبر عنه بقانون العرض والطلب، فبمقتضى هذا القانون فإن سعر أية سلعة أو خدمة يتوقف على العلاقة بين العرض والطلب، فإذا انخفض السعر تنكمش الكمية المعروضة من السلعة، ويتمدد الطلب عليها، وإذا ارتفع السعر تتمدد الكمية المعروضة وتنكمش الكمية المطلوبة، ونتيجة تفاعل قوى العرض والطلب يستقر السعر عند مستوى تتعادل فيه الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة، يسمى هذا السعر بـ "سعر التوازن"، أما الكمية التي يحددها السعر فتسمى "كمية التوازن"[4].

ولتوضيح مفهوم توازن السوق ينبغي وضع منحنى الطلب على سلعتها ومنحنى العرض على نفس السلعة مع بعضها في رسم بياني وذلك بافتراض سوق منافسة تامة.

---

[1] خالد نجيب بحبوح، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، (الجامعية، الاسكندرية، 2009)، ص 332.

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[4] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الشكل رقم (2-11): تحديد توازن السوق

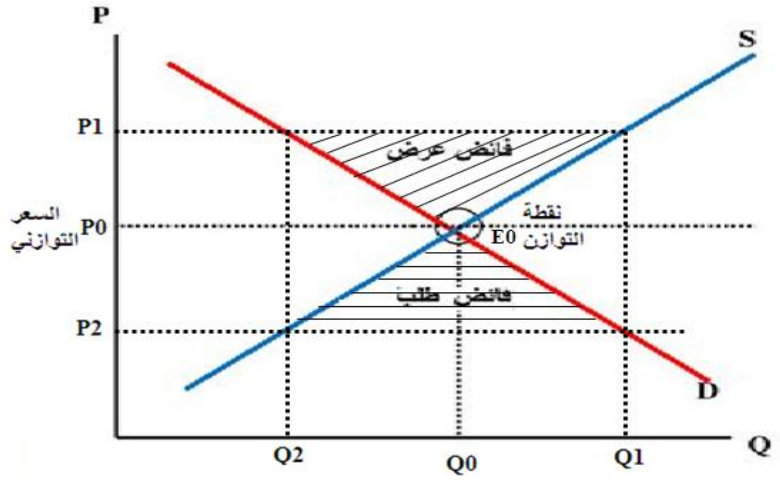

المصدر: عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص148.

حيث:

P_O: سعر التوازن؛

Q_O: كمية التوازن؛

E_O: نقطة التوازن.

يحدث خلل في توازن السوق عندما يحصل فائض في العرض وعجز في الطلب عند ارتفاع السعر إلى P_1 وكذلك يحصل فائض في الطلب وعجز في العرض عند انخفاض السعر إلى P_2.

باعتبار أن السوق المدروس هو سوق منافسة تامة فإنه يجعل السعر يستقر عند مستوى P_0 وتكون عنده الكميات المعروضة مساوية للكميات المطلوبة، ويظهر ذلك من خلال افتراض أن السعر هو عند مستوى P_1 فعند هذا المستوى تكون الكميات المعروضة أكبر من الكميات المطلوبة بمقدار المسافة Q_1 Q_2 على المحور الأفقي، وهذا معناه وجود فائض في العرض وهذا الفائض سيولد ضغطا تنازليا على السعر في السوق ويؤدي إلى انخفاض لحين اختفاء الفائض وتعادل الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة عند النقطة (E_O) نقطة التوازن ويستقر السوق عند مستوى السعر التوازين P_0 أما في لحالة الثانية نفرض أن السعر كان دون سعر التوازن أي P_2 في هذه الحالة تكون الكميات المطلوبة أكبر من

الكميات المعروضة فيحصل فائض في الطلب بمقدار المسافة Q_1 Q_2 وهذا ما يولد ضغطا تصاعديا على السعر فيرفعه لحين اختفاء الفائض واستقرار السعر عند مستوى P_0 وهو السعر التوازني.[1]

[1] عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، مرجع سبق ذكره لكن بالتصرف، ص ص 148، 149.

خلاصة

من دراسة العرض والعوامل المؤثرة عليه ومرونة وعلاقته بالإنتاج، والطلب والعوامل المؤثرة عليه ومرونته بالإضافة إلى توازن السوق واختلاله نستنتج ما يلي:

- ✓ يقصد بالإنتاج خلق منفعة وزيادتها فهو عملية أو نشاط اقتصادي يضمن جعل السلع والخدمات في متناول أفراد المجتمع؛
- ✓ تتمثل عوامل الإنتاج في: الأرض، العمل، التنظيم (الإدارة) ورأس المال؛
- ✓ يشير قانون العرض إلى وجود علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة؛
- ✓ منحنى العرض هو التمثيل البياني الهندسي الذي يبين العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة وسعرها، وهذا بذلك ذا ميل موجب؛
- ✓ من محددات العرض المستوى الفني للإنتاج وأهداف المؤسسات وأسعار عوامل الإنتاج بالإضافة إلى الضرائب والإعانات، توقعات المنتجين؛
- ✓ يتحدد السعر في أي سوق بتفاعل قوى العرض والطلب والمتمثلة في البائعين أو المنتجين والمشترين أو المستهلكين؛
- ✓ يقصد بمرونة العرض السعرية مدى استجابة التغير في الكمية المعروضة للتغير في السعر؛
- ✓ يعبر عن منحنى الطلب بصورة بيانية عن قانون الطلب أي العلاقة العكسية السعر والكمية المطلوبة؛
- ✓ من العوامل المؤثرة على الطلب عدد المستهلكين، دخول المستهلكين وأسعار السلع الأخرى بالإضافة إلى توقعات وأذواق المستهلكين؛
- ✓ السوق بالمفهوم الحديث لا يعبر عن مكان التقاء قوى العرض والطلب فقط بل تخطى الحدود الجغرافية بحيث لا يشترط التواجد المادي للسلعة؛

- ✓ يتحقق توازن السوق عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة، ويختل هذا التوازن عندما يعرف السوق حالة الفائض أو العجز في العرض أو الطلب؛
- ✓ انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع العرض؛
- ✓ من بين احالات الاستثنائية لقانون الطلب حالة سلع جيفن.

ومن خلال ما تم تقديمه في هذا المحور لابد على الطالب أن يكون على دراية بكل النقاط السابقة الذكر والتي تم التوصل إليها.

المحور الثالث:

مبادئ التحليل

الاقتصادي الكلي

(مفاهيم عامة ومؤشرات)

المحور الثالث: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مفاهيم عامة ومؤشرات)

يهدف هذا المحور إلى تقديم المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد الكلي للطالب المبتدئ في دراسة علم الاقتصاد، وتتصرف هذه المفاهيم إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني ودراسة العلاقة بين الناتج الوطني والدخل الوطني والاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي بالإضافة إلى دراسة بعض المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الوطني، فضلا عن دراسة بعض المبادئ الخاصة باقتصاديات النقود والبنوك.

وعليه سيعرض هذا المحور ما يلي:

أولا: الدخل الوطني؛

ثانيا: النقود والبنوك؛

ثالثا: الأزمات الاقتصادية (التضخم والبطالة).

تمهيد

يمثل تحليل الاقتصاد الكلي الفرع الثاني للنظرية الاقتصادية والذي يهتم بدراسة سلوك النشاط الاقتصادي ككل في المجتمع (كالاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي وكذا الصادرات الكلية)، حيث يتفحص التحليل الاقتصادي الكلي كيف يعمل الاقتصاد ككل ويسعى لتعريف المحددات الاستراتيجية لمستويات الدخل والإنتاج والعمالة والأسعار وبالتالي يتناول مواضيع عامة عن صعيد الدولة والقطاعات الاقتصادية.

كما يركز الاقتصاد الكلي على دراسة اجمالي الناتج من السلع والخدمات ومعدلات نموه، ومستوى التوظيف من قوة العمل في الاقتصاد كما ذكرنا سابقا ومعدلات نموه بالإضافة إلى مستوى أسعار السلع والخدمات، أو ما يسمى بالرقم القياسي للأسعار ومعدلات تغيره، فأداء أو سلوك هذه المتغيرات الكلية ينتج عادة من الأنشطة التي تتم في العديد من الأسواق، وعن العديد من القرارات التي تتخذها العديد من الوحدات الاقتصادية في المجتمع خاصة وحدات القطاع الاستهلاكي أي قطاع المستهلكين، والقطاع الإنتاجي أي قطاع المؤسسات المنتجة، والقطاع الحكومي، وعلى ضوء ما تم ذكره سوف نحاول في هذا المحور الالمام بمختلف جوانب التحليل الاقتصادي الكلي بصفة عامة دون الخوض في التفاصيل لأن هذا يتطلب دراسة مفصلة ومعمقة لمقياس الاقتصاد الكلي.

حيث يعتبر هذا المحور مدخلا متواضعا لمبادئ الاقتصاد الكلي.

أولا: الدخل الوطني

يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المستخدمة في قياس أداء النشاط الاقتصادي للدولة، إذا أصبحت الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، تهتم كثيرا بتقديرات الدخل الوطني وكيفية توزيعه لما له من دلالات اقتصادية هامة في مجالات الرفاهية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية معرفة هذه التقديرات وتحليلها ودراسة العوامل المؤثرة فيها عند وضع السياسات الاقتصادية للدول، ونظرا للأهمية المتزايدة للتقديرات الدقيقة للدخل الوطني تتطلب جهدا كبيرا ومهارات إحصائية وفنية عالية، فقد قامت العديد من الدول بإنشاء أجهزة مركزية للإحصاء تقوم بجمع وتبويب وتنسيق الإحصاءات عن الفعاليات الاقتصادية المختلفة لتصل إلى أدق التقديرات للدخل الوطني وباستخدام أحدث الأساليب والطرق الإحصائية.

1-تعريف الدخل الوطني

يعرف الدخل الوطني لبلد ما بأنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة من الزمن تكون عادة عام[1].

ويصنّف الدخل حسب هذا التعريف إلى أربعة أنواع رتيبة هي:[2]

1.1-الأجور والتعويضات:

ويشمل جميع المدفوعات النقدية والعينية المدفوعة للعمال مقابل خدمة العمل وقبل خصم منها أي قطاع.

2.1-الفوائد:

وتشمل جميع الفوائد المكتسبة من ودائع البنوك وفوائد القروض المقدمة للمنشئات وأية فوائد مكتسبة من أشكال الاستثمارات الداخلية.

---

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] عبد الكريم بريشي، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني"، أطروحة دكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، 2013-2014، ص 134.

3.1-الربح والدخل من الملكية:

ويشمل جميع المدفوعات المقبوضة مقابل خدمات الأرض وعناصر الملكية الأخرى القابلة للتأجير.

4.1-الأرباح:

وتشمل جميع الأرباح سواء منها الموزعة على المساهمين أو المالكين، أو الأرباح المحجوزة لأغراض إعادة استثمارها في المنشآت، وذلك قبل اقتطاع أية ضريبة.

كما يعرف الدخل الوطني بأنه الناتج الوطني الصافي بتكلفة الإنتاج[1]، من هذا التعريف تجدر الاشارة إلى أنه يمكن تعريف "الناتج الوطني الاجمالي لدولة ما بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".[2]

وهذا التعريف بدوره يميز بين مفهومين هما:

-الناتج الوطني الاجمالي.« PNB » GNP

-والناتج المحلي الاجمالي.«PIB «GDP

حيث يميل الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محليا خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، وتأسيسا على هذا المفهوم نجد أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الأجانب، وعليه فلا يتم تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع أو خدمات يتم انتاجها خارج البلد، حتى لو كانت لهذه السلع والخدمات يتم انتاجها وحدات إنتاجية في الخارج، مملوكة للمواطنين وبذلك فإن الناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي.[3]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمود يونس ، أحمد محمد مندور "مبادئ الاقتصاد الكلي"، (قسم الاقتصاد- كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000)،كتاب الكتروني تم نشره من قبل جامعة الاسكندرية ، ص ص 71.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الأولى، (وائل، عمان، 2004)، ص ص 106، 107.

كما يسمى بالداخلي أو المحلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين الموجودين داخل بلد ما بغض النضر عن جنسياتهم، بمعنى أن الناتج المحلي الاجمالي يعبر عن قيمة الإنتاج الاقتصادي النهائي المحقق داخل البلد أو الرقعة الجغرافية يصرف النظر عن جنسية ملاك عناصر الإنتاج.[1]

من خلال ما تقدم نعرف الناتج الوطني بأنه "هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، أما الدخل الوطني فهو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، ويعرف الانفاق الكلي بأنه عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في انفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد حيث تتمثل تلك القطاعات الأربعة كالتالي:

- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين)؛
- قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي)؛
- القطاع الحكومي؛
- قطاع العام الخارجي.[2]

2- طرق قياس الدخل الوطني

إن الموارد الاقتصادية لا تصلح كما هي عليه لسد الحاجات وإشباع الرغبات، لذلك يجب تحويل هذه الموارد إلى منتجات قابلة لسد وإشباع الرغبات، ونشاط المجتمع هذا يطلق عليه الإنتاج وحصيلة هذا الإنتاج هو الناتج (الدخل الوطني) وهي:

1.2-طريقة الدخول المكتسبة:

طبقا لهذه الطريقة يجب جمع دخول عناصر الإنتاج كافة، حيث أنها تشير إلى حساب قيمة السلعة عن طريقة تكلفة كل عنصر من عناصر الإنتاج المشتركة في إنتاج السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها

[1] بن الحاج جلول ياسين، مطبوعة بعنوان "الاقتصاد الكلي 01- دروس وتمارين"، (جامعة بن خلدون- تيارت، قسم علوم التسيير، 2018/2017)، ص 23.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، مقال تحت الرقم:ECON 202 ، 2010، ص 8.

المؤسسات، وعلى ذلك فإن الدخل الوطني في هذه الحالة يعرف على أنه مجموع الدخول المكتسبة من قبل عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب، حيث أن تكلفة السلعة أو الخدمة تعود على أنها تكلفة الأجر والرواتب المدفوعة للعمال والمستخدمين والموظفين وفوائد تدفع لأصحاب رأس المال المستخدم وربح للمنظمين نتيجة قيامهم بتنظيم المشروعات الإنتاجية وربح عن طريق تأجير ما يملكه أصحاب الأرض والمباني.[1]

وبموجب هذه الطريقة يحسب جملة المدفوعات لعناصر الإنتاج المختلفة مع استبعاد جميع المدفوعات المحولة لأنها لم تتولد من المشاركة في العملية الانتاجية الجارية ولم تعطى أو تأخذ بدلا من سلعة قدمت أو خدمة بذلت كمنح وإعلانات التي تقدمها الحكومة، والفائدة التي تدفعها لديونها والرواتب التقاعدية، وذلك منع من تكرار في حساب الدخل الوطني.

كما تستمد هذه الطريقة على إحصائيات ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي لذلك تعد من أنسب الطرق وأسهلها في حساب الدخل الوطني مقارنة بالطريقتين التي سيتم ذكرها لاحقا.

2.2-طريقة الإنفاق الحكومي:

وتتمثل هذه الطريقة في حساب الانفاق الحكومي من قبل قطاعات الاقتصاد الوطني، ولتقدير قيمة الناتج أو الدخل الوطني فإنه لابد من جمع انفاق كل قطاع، أي:

حيث:

(y) يمثل الدخل الوطني؛

(c): يمثل انفاق القطاع العائلي أو قطاع المستهلكين (استهلاك)؛

(I): يمثل انفاق قطاع الأعمال (استثمار اجمالي)؛

(G): يمثل انفاق قطاع الحكومة (الانفاق الحكومي) وهو عبارة عن مشتريات الحكومة من البضائع والخدمات؛

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

(X-M): يمثل انفاق قطاع العالم الخارجي (صادرات X ناقص الواردات M).[1]

3.2-طريقة القيمة المضافة:

يمكن من خلال هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الاجمالي (GDP) عن طريق ما يضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية، فكما نعلم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا داخلة في إنتاج سلع أخرى، وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها، فإن هذا يؤدي إلى ظهور مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع مما يؤدي إلى التضخم في قيمة الناتج الداخلي الخام، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها "قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها قيمة مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشتريت من مؤسسات أخرى أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند سلعة معينة من القطاعات الأخرى"[2]

إذن:

القيمة المضافة = القيمة النهائية للسلعة – قيمة السلع الوسيطة والموارد الخام وعناصر الإنتاج التي استخدمت في العملية الإنتاجية وتم شرائها من مؤسسات أخرى.

ويتم حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل قطاع ، حيث نحصل على القيمة الحقيقية لكل منتوج والحصول على القيمة GDP يتم جمع هذه القيمة المضافة،[3] أي:

حيث: i: تمثل القيمة المضافة لكل قطاع.

[1] عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"– الطبعة الخامسة ،(ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005)، ص 20.

[2] تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي" –الطبعة الثانية، الجزائر، 2009، ص 34.

[3] تومي صالح ، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3-مكونات الدخل الوطني

1.3-الاستهلاك

الاستهلاك هو أحد مكونات الدخل الوطني حيث يعتبر من أهم مكونات الانفاق الكلي، في الدول المتطورة نسبة تتراوح بين 65% و 75% من الاجمالي الانفاق الكلي، وتزيد هذه النسبة في الدول المتخلفة إذ تتجاوز 90% من اجمالي الانفاق.[1]

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الانجليزي "كينز" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية علم 1929 في كتابه الشهير "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود" حلل كينز فيها العلاقة بين اجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل انعكاس الاستثمار، ولقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.[2]

-مفهوم الاستهلاك:

هناك عدة تعاريف للاستهلاك وكلها ذات مفهوم واحد نذكر منها البعض على سبيل الذكر لا الحصر على النحو التالي:

يقصد بالاستهلاك استعمال السلع والخدمات الاستهلاكية بهدف الاشباع الحاجات الانسانية، والأفراد كمجموعة مستهلكة يسمون بـ المستهلكين أو الوحدات الاستهلاكية في الاقتصاد الوطني.[3]

كما يعتبر الاستهلاك الاستنفاد النهائي لمنافع السلع والخدمات، وهو الغاية القصوى من النشاط الإنتاجي، وهو أحد مكونات الطلب الإجمالي، حيث أن التغيرات في الميل إلى الاستهلاك تؤدي إلى إحداث تغيرات في الدخل وحجم العمالة[1].

---

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2] محمد عمر حبيل،" المظاهر الإجتماعية والثقافية المحددة لنمط الإستهلاك في المجتمع الليبي"، المجلة الجامعة- العدد الخامس عشر- المجلد الثاني، 2013، ص 217.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، "مدخل في علم الاقتصاد،" الطبع الأولى، ص 15.

فكل عملية شراء يقصد بها الرغبة في إشباع الحاجات، يعتبر عملية استهلاكية وهي تختلف عن كل عمليات الشراء بهدف إعادة البيع (التجارة) أو عن العمليات التي تهدف شراء المواد الأولية من أجل إتمام تصنيعها (الإنتاج).[2]

إذن من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول أن الاستهلاك هو عملية شراء للسلع والخدمات بغرض استعمالها النهائي لإشباع الحاجات الانسانية.

- دالة الاستهلاك:

تعتبر دالة الاستهلاك صياغة رياضية للعلاقة التي تربط ما بين الدخل (كمتغير مستقل) والاستهلاك (كمتغير تابع)، والتي تأخذ الشكل التالي:[3]

حيث:

(c): الاستهلاك.

(a): الاستهلاك المستقل عن الدخل.

(b): الميل الحدي للاستهلاك.

(y): الدخل المتاح للتصرف.

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانيا كما هو مبين في الشكل أدناه:

[1] محمد الناصر حميداتو، "التأثير على سلوك المستهلكين (العون الاقتصادي- قطاع العائلات)"، مجلة البحوث والدراسات- العدد 13، السنة (9)- شتاء 2012، ص 222.

[2] محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكرة، ص 137.

الشكل رقم (3-1): دالة الاستهلاك

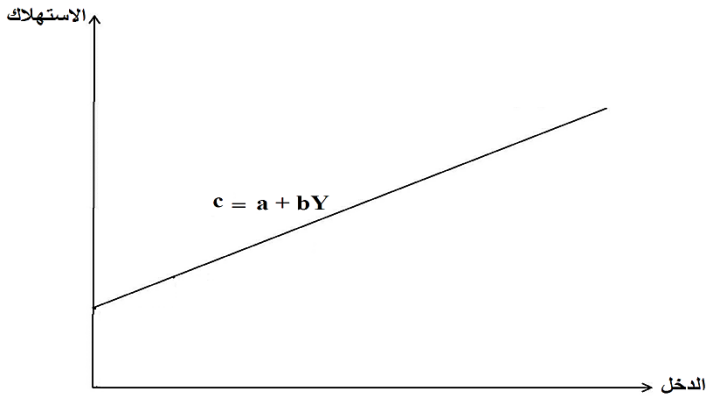

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكرة، ص 137.

من خلال الشكل رقم (3-1) نلاحظ ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين دخل الفرد واستهلاكه؛
- تتميز دالة الاستهلاك بالثبات النسبي في علاقتها مع الدخل؛
- يتزايد مستوى الاستهلاك بمعدل أقل من تزايد الدخل؛
- يبدأ الاستهلاك من النقطة أو الرقم (9) وهذا دليل على أن الفرد يقوم بالاستهلاك حتى ولو لم يكن له دخل.

- **محددات الاستهلاك:**

وفقا للنظرية الكينزية يتحدد الاستهلاك الكلي في المجتمع بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها إلى:

✓ **عوامل شخصية:** مثل الكرم والحرص والرغبة في حب الظهور.[1]

✓ **عوامل موضوعية:** ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

[1] إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، (الفتح، الاسكندرية، 2008)، ص 61.

***الثروة:** فإذا افترضنا أن داخله 300 دينار، وأن هذا الفرد انفق منها على السلع الاستهلاكية ما مقداره 155 دينارا وادخر الباقي ولو افترضنا أن الفرد يمتلك أسهما في السوق المالي فعند ارتفاع أسعار الأسهم يشعر الفرد أن ثروته قد زادت فيما لو باع تلك الأسهم فيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل التي تخصص للاستهلاك وهذا سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك على الأعلى والعكس يحدث عند انخفاض أسعار الأسهم حيث أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأسفل.[1]

***توزيع الدخل:** من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساو بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الاستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مقارنة بالفئات الأقلّ دخلا، وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة، قد يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.[2]

***البيع بالتقسيط:** يعني الحصول على السلع الاستهلاكية بالبيع الأجل، حيث يزداد حجم مشترياتهم الكلية على الحساب، خاصة إذا تحمل المستهلكون تكاليفا منخفضة ليحصلوا على هذه السلع الاستهلاكية، وسيؤدي ذلك لانتقال دالة الاستهلاك الكلية للأعلى.[3]

***سعر الفائدة:** لقد كان ينظر إلى سعر الفائدة في التحليل الكلاسيكي على أنه الثمن المدفوع للأفراد مقابل تضخيمهم بالاستهلاك الحاضر، وبالتالي اعتبر سعر الفائدة العامل المحدد للاستهلاك، لكن الأمر في التحليل الكينزي لم يعد كذلك ومع ذلك يشير الاقتصاديون إلى أن سعر الفائدة قد يؤثر على الاستهلاك عن طريق تغيير تكاليف الاقتراض، أو بتأثيره على القيمة الجارية للثروة عند ارتفاع أسعار السندات نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على سبيل المثال.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الاستهلاك تمثل في التوقعات الخاصة بالأسعار فتوقع الأفراد زيادة في الأسعار مستقبلا يحفزهم بزيادة استهلاكهم كما أن المحاكاة بحيث

---

[1] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، (المسيرة، عمان، 2005)، ص 103.

[2] حسام داود وأخرون، مرجع سابق، ص 105.

[3] بسام محمود عبد المجيد صالح، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، بعنوان "تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني"، الجامعة الاسلامية–غزة، 2018، ص 23.

[4] بسام محمود عبد المجيد صالح، مرجع سابق، ص 23.

يحاول الفرد تقليد المحيطين به في نمط الاستهلاك ولو كان ذلك على حساب معظم دخله، وتلعب السياسات الحكومية كفرض القرانين مع تخفيض الاستهلاك نظرا لانخفاض الدخل المتاح أولا لارتفاع أسعار السلع، والارتفاع في الدخول النقدية، بنسبة أقل من الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وهذا ما يؤثر على الاستهلاك، بالإضافة إلى الآثار الديموغرافية (السكانية).

- **علاقة الاستهلاك بالإدخار:**

يعتبر كينز أن الدخل المحدد الرئيسي للاستهلاك في المجتمع حيث توجد علاقة طردية بين الانفاق الاستهلاكي والدخل، حيث يزيد الانفاق الاستهلاكي عادة مع زيادة الدخل والعكس صحيح، ويعتبر كينز الادخار هو الصورة المكملة لدالة الاستهلاك وفقا للتحليل الكينزي حيث يوزع الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والادخار، فالادخار هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل الذي لا يوجه مع الاستهلاك.[1]وعلى ذلك يمكن كتابة معادلة التصرف في الدخل كما يلي:[2]

الدخل الممكن التصرف به = الاستهلاك + الادخار

أي: $y = c + s$

حيث يطلق على الانفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعتبر الاستهلاك، أما الجزء الذي لا يستخدم فيطلق عليه الادخار.

2.3-الاستثمار

يؤدي الاستثمار دورا مزدوجا في النشاط الاقتصادي حيث يؤثر الاستثمار على كل من جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، ففي الفترة القصيرة تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الرئيسية للطلب، ومن ناحية أخرى يترتب على زيادة الاستثمار زيادة فرص النمو من خلال زيادة رأس المال وزيادة الدخل الوطني المحتمل ومن ثم زيادة العرض الكلي، ويعتبر قطاع الأعمال هو القطاع الذي يتخذ كافة القرارات الاستثمارية في المجتمع.

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] علي كنعان، "الاستهلاك والتنمية"، (جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 3.

- مفهوم الاستثمار:

يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو مع مواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.[1]

وقدم طاهر حردان تعريفا لمفهوم الاستثمار على أنه "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما."[2]

فالاستثمار يعني تلك الأموال المخصصة لإنتاج السلع التي لا تستهلك مباشرة وإنما تستخدم لفترات عديدة من أجل إنتاج السلع والخدمات أو لزيادة المخزون.[3]

أما في القانون الجزائري يقصد بالاستثمار الآتي:

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل.
- ✓ المساهمات في رأسمال شركة.[4]

- تصنيف الاستثمار:

إن ما يقوم به الأفراد أو المؤسسات من استثمارات يمكن أن يصنف من وجهة الاقتصاد إلى نوعين أساسين هما:

*** الاستثمار الحقيقي**

وهو يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية كشراء الآلات ومعدات ومصانع جديدة.[5]

---

[1] حاتم فارس الطعان، "الاستثمار أهدافه ودوافعه"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (مقال بدون سنة نشر)، 2006، ص 6.

[2] بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015"، تخصص اقتصاد مالي، (كلية علوم إ وعلوم ت وعلوم تجارية، جامعة سيدي بلعباس، 2019/2018)، ص21.

[3] محمد فرحي، الجزء الأول، "التحليل الاقتصادي الكلي (الأسس النظرية)"، (هومة ،الجزائر، 2009)، ص 188.

[4] المادة 3 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص 18.

[5] عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي"- الطبعة السادسة، (المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008)، ص 170.

***الاستثمار الظاهري**

ويتألف من الاستثمارات التي لا ينتج عنها سوى انتقال ملكية السلع الرأسمالية من يد إلى أخرى دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[1]

وينقسم هذا الفرع من الاستثمار إلى قسمين:

الاستثمار المالي: هو الانفاق على شراء أوراق مالية مثل الأسهم والسندات.[2]

الاستثمار في الموجودات المستعملة: ويتمثل في المشتريات من السلع الإنتاجية المستعملة كشراء آلات ومعدات ومصانع كانت موجودة من قبل.[3]

ويعرف الاقتصاديون أيضا بين الاستثمار التلقائي: وهو الاستثمار الذي لا يرتبط بعلاقة مع مستوى الدخل حيث يتحدد مستقلا عن مستوى الدخل ويتحدد بعوامل أخرى مثل (سعر الفائدة، الربح، التوقعات)،[4] والاعتماد التابع أو المحدث وهو الاستثمار الذي يتبع الدخل بمعنى أنه كلما ارتفع الدخل فإن الاستثمار لإنتاج سلع رأسمالية جديدة يرتفع والعكس صحيح.[5]

- دالة الاستثمار:

يرى كثير من الاقتصاديين أن الاستثمار يرتبط ارتباطا عكسيا بمعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على المقترضين، ويعبر عن ذلك رياضيا في شكل دالة تسمى بدالة الاستثمار التي تأخذ الشكل التالي: $I = f(i)$

حيث يمثل (I) الاستثمار (المتغير التابع) و (i) معدل الفائدة الدائن (المتغير المستقل).[6] ويمكن تمثيل الدالة بيانيا في الشكل التالي :

---

[1] بسام الحجار، "علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي"، (المنهل، لبنان،2010) ص 17.

[2] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[4] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[5] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 170.

[6] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الشكل رقم (3-2): دالة الاستثمار

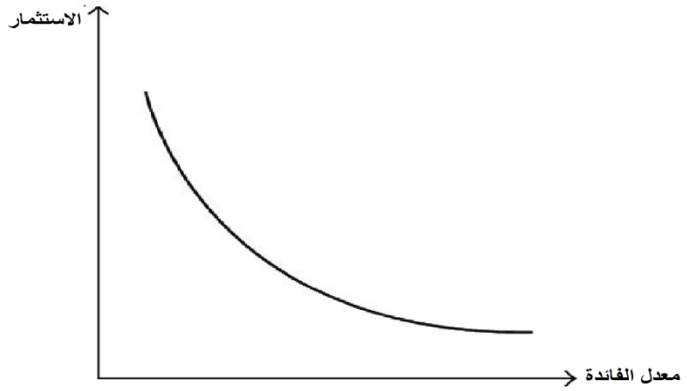

المصدر: فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2) أن العلاقة سلبية بين معدل الفائدة الدائن والطلب على الاستثمار، باعتبار معدل الفائدة تكلفة يتحملها المستثمر، فكلما رفعت البنوك من معدل الفائدة قل الطلب على القروض، ومن ثم تراجع الطلب على الاستثمار والعكس صحيح.

يتوقف الحائز على الاستثمار على عاملين أساسين هما: الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة.

حيث أن الكفاية الحدية لرأس المال هي نسبة بين عنصرين:[1]

* الغلات المتوقعة من أصل رأسمالي يغل دخلا، والغلات المتوقعة هي ما يتوقع المنظم الحصول عليه من بيع الناتج الذي تنتجه الأصول الرأسمالية، هذه الغلات تتخذ شكل تيار الدخول النقدية في خلال فترة من الزمن.

* ثمن العرض: أي تكلفة إحلال هذا الأصل الذي هو مصدر ذلك الدخل المتوقع.

وحسب كينز إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، فهذا معناه أن الاستثمار مربح أما عندما يقل الميل إلى الاستثمار فإن الكفاية الحدية لرأس المال تكون مساوية لسعر الفائدة، وهذا ما يعبر عن انعدام الربح الإضافي، أما عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال أصغر من سعر الفائدة

[1] أحمد فوزي ملوحية، "الاقتصاد الكلي"، (بستان المعرفة، الاسكندرية، 2005)، ص 334.

فإن هذا يعني أن الاستثمار يمكن أن يحقق خسارة، وهذا ما يؤدي برجال الأعمال إلى الأحجام عن الاستثمار.[1]

- محددات الاستثمار:

تتمثل أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار فيما يلي:

***سعر الفائدة**

إذا قام المستثمر بالاقتراض لتمويل مشروعه، فإن الفائدة تمثل في هذه الحالة تكلفة اقتراض الأموال اللازمة لتمويل المشروع، أما إذا استخدم المستثمر موارده الذاتية في تمويل مشروعه بدلا من إيداعها في أحد البنوك، عندئذ تمثل الفائدة تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى أن المستثمر قد تنازل عن الفائدة التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه أودع هذه الموارد في أحد البنوك وحصل على الفائدة المقابلة لذلك بدلا من القيام بالاستثمار، حيث واضح مما سبق أن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الاستثمار، فمن المتوقع مع بقاء العوامل الأخرى على حالها وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار الخاص وسعر الفائدة، فمع انخفاض سعر الفائدة يزداد حجم الاستثمار والعكس صحيح[2].

***الاستثمار والتوقعات**

إن الاستثمار لا تجنى ثماره مباشرة بل يحتاج لبعض الوقت ليسهم في إنتاج المنتجات التي تجعله مجزيا للمستثمر في نهاية المطاف، وبالتالي فإن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر الآن هو إذا وإلى حد بعيد تصرف يتم عن الثقة بالمستقبل، فإذا انزلق رجل الأعمال في حدسه إلى الخطأ حول التوقعات، فإنه معرض لجزاءات جسيمة قد تؤدي به إلى تحقيق خسائر تضطره إلى التوقف عن المضي في ممارسة نشاطه الإنتاجي.[3]

---

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[2] محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، (جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2000)، ص 121، لكن بالتصرف.

[3] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 107، 108، لكن بالتصرف.

***الاستثمار ومستوى الأرباح**

تأثر الأرباح على الاستثمار حيث إن لم تستطيع المؤسسة اقتراض الأموال التي تحتاجها في نشاطها الاستثماري، أو إذا لم تكن راغبة في ذلك، فإنه تلجأ إلى استخدام أموالها الخاصة لتمويل مشاريعها الاستثمارية، وقد تحصل على هذه الأموال عن طريق احتجاز جزء أو كل الأرباح المحققة لديها، وهذا ما يجبرها على تحقيق الأرباح.[1]

***الاستثمار ومعدل التغير في الدخل**

حيث أن الاستثمار في هذه الحالة هو دالة للتغير في الدخل، يرتفع بارتفاعه ويتناقص بانخفاضه.[2]

إن من مكونات الدخل الوطني، بالإضافة إلى الاستثمار والاستهلاك الانفاق الحكومي، ويعني ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وعدم التقيد بمبدأ الحياد في الحياة الاقتصادية، وقد تجسد هذا التدخل عقب أزمة الكساد العالمي، أي الحلول التي قدمها "كينز" وهناك أيضا الاتفاق الخارجي ويعني طلب الأجانب للسلع والخدمات المنتجة محليا، أي الصادرات.[3]

4-العوامل المحددة لمستوى ونمو الدخل الوطني

يمكن القول أن هناك العديد من العوامل المحددة والمؤثرة في مستوى ونمو الدخل الوطني، تلك العوامل التي يمكن اجمالها كما يلي:

1.4-مدى توفر الموارد الاقتصادية

بطبيعة الحال إن توفر الموارد الاقتصادية سواء المادية والبشرية بالكمية والنوعية المطلوبة في بلد ما سوف يساعد ذلك على تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعكس صحيح.

---

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

2.4-التقدم التكنولوجي

يعتبر واحد من العوامل الأساسية المحددة لنمو الدخل الوطني، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن مساهمة التقدم التكنولوجي قد تصل أحيانا إلى 80% من الزيادة الإنتاجية، وبالتالي في زيادة الإنتاج والدخل الوطني.

3.4-الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

4.4-مدى توفر الاستقرار السياسي

حيث أن النشاط الاقتصادي الفعال لا يمكن أن يتحقق في ظل الاستقرار السياسي.

5.4-السياسات الاقتصادية

إن السياسات والبرامج الانمائية التي تنتهجها الدولة في المجال الاقتصادي تعتبر واحدة من العوامل المحددة لنمو الدخل الوطني، خاصة تلك السياسات المتعلقة بالجوانب النقدية والمالية والاستثمارية والتشريعيات والقوانين.[1]

ثانيا: النقود والبنوك

1- النقود

انطلاقا من هدف الإنتاج الذي أصبح لأغراض التبادل وليس لأغراض الاكتفاء الذاتي، كما أن كل تدفق سلعي لابد أن يقابله تدفق نقدي، من هنا تأتي أهمية النقود والمؤسسات المصرفية في النشاط الاقتصادي، لذا سنحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على نشأة وتعريف النقود ووظائفها وأنواعها.

1.1-تعريف النقود

تعرف النقود بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول ولها قوة شرائية بغض النظر عن المادة التي تصنع منها.[2]

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي"، (المسيرة، عمان، 2007)، ص ص 56- 58.
[2] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

- ✓ النقود مقبولة قبولا عاما، حيث يشتاق الأفراد إلى التخلي عن كل أنواع وأحجام ما يمتلكون من السلع في سبيل الحصول النقود، وعادة كل الأشياء النادرة وذات النفع هي أشياء لها قيمة ويمكن استخدامها كنقود ولها القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية ويرغب الأفراد في قبولها بكمية غير محدودة كمقابل لما يمتلكون من سلع وخدمات وهذه الأشياء هي التي يطلق عليها نقود.[1]
- ✓ إن تعبير كلمة "أي شيء" في تعريف النقود يعبر عن تعدد الأشياء التي استخدمت كنقود عبر المراحل المختلفة لتطور المجتمع، فقد استخدمت الجلود كتعبير عن النقود السلعية وكذلك الماشية والإبل، واستخدمت النقود المعدنية كالحديد، البرونز، الفضة والذهب، ثم استخدمت النقود الورقية المصرفية والإلكترونية.
- ✓ معنى القبول العام أن يتفق جميع المتعاملين على نوع النقود المستخدم في التبادل، وأن القوة الشرائية لها تتحقق عن طريق الوظائف الأساسية لها.[2]
- ✓ للنقود وظائف متعددة تطورت مع تطور المجتمع.[3]

2.1-نشأة النقود

تعتبر النقود أداة اجتماعية اخترعها الانسان مند عهد بعيد يدفعها للغير أو يتلقاها منه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة وقد دعا الإنسان إلى ابتكار فكرة النقود الحاجة إلى توسيع نطاق التبادل الذي دعم وجوده بازدياد التخصص وتقسيم العمل واتساع نظام الملكية الخاصة، وقد بدأت المبادلات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة، ويتسم نظام المقايضة بالمساواة التالية:[4]

- ✓ أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصادف مزدوج للرغبات والحاجات بين المتبادلين؛

---

[1] ميراندا زغلول رزق، "النقود والبنوك"، جامعة لبنها- التعليم المفتوح- كلية التجارة، ص 26، كتاب عبر الموقع الإلكتروني:

www.pdffactous.com. Vu le 21-10-2019

[2] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 167، 168.

[3] علي خالفي، المرجع نفسه، ص 168.

[4] فوزي ملوحية، مرجع سبق ذكره، ص 335.

- ✓ أنه يتحتم وجود معدل استبدال لكل صفقة وما يتتبع ذلك من صعوبة ضغط معدلات التبادل بين عدد كبير من السلع المقايضة؛
- ✓ صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة بطبيعتها أو تضر بها عملية التجزئة؛
- ✓ أن المقايضة لا تسمح بالادخار بمعناه المعروف الآن إذا كانت السلع تنتج وتتبادل بقصد الاشباع المباشر ولم يكن الادخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.

3.1-وظائف النقود

تتمثل وظائف النقود فيما يلي:

- وسيط للتبادل:

لقد كان الاتفاق على استعمال النقود كوسيط للتبادل خطوة كبيرة نحو تذليل صعوبات المقايضة (سلعة تستبدل بسلعة أخرى) حيث أصبح استبدال البضائع بالنقود والنقود بالبضائع أكثر ملائمة وسهولة من استبدال البضائع الأخرى.[1]

- مقياس للقيمة:

إن النقود تزودنا بمقياس مشترك لاستخدامه في تقدير قيم البضائع والخدمات، فنقول مثلا أن قيمة سيارة ما 4 ملاين ينار وهذا بالطبع أفضل بكثير من قولنا أن السيارة تعادل ما مقداره ألف دجاجة مثلا، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام النقود كمقياس للقيمة يعني أنه يمكن مقارنة القيمة التبادلية لجميع السلع فمثلا إذا كان تقدير السلعة (A) هو 10 دنانير وتقدير السلعة (B) هو 20 دينار فمن الممكن مقارنة هاتين السلعتين مباشرة والتعبير عن أحدهما بالنسبة للأخرى، وفي هذا المثال تقدر قيمة الوحدة من السلعة (B) بوحدتين من السلعة (A).[2]

[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، (الطبعة السادسة)، ص 209.

[2] عمر صخري، المرجع نفسه، (الطبعة الخامسة)، ص ص 209، 210.

- النقود مستودع للقيمة:

بما أن النقود تشكل حق عام على كافة أشكال الثروة، فهذا يعني أن الثروة يمكن أن تحفظ دون مساس في شكل نقود على مدى فترة من الزمن، فأي حق أو شكل للثروة غير قابل للعطب بسرعة يمكن أن يستخدم لاختزال القيمة على مر الزمن، والنقود مناسبة جدا لإنجاز ذلك.[1]

- النقود معيار للمدفوعات الآجلة:

وهنا فإن النقود تعمل كمقياس للدين أو مقياس للوعد بالدفع مستقبلا بدلا من بعض السلع والخدمات.[2]

- النقود قوة محركة للنشاط الاقتصادي:

إضافة إلى الوظائف الأساسية السالفة الذكر فإن النقود تلعب دورا هاما في الاقتصاد الحديث، فهي تلعب دورا هاما في التأثير على المستوى العام للأسعار، فيمكن أن نقول بوجه عام أنه كلما زادت النقود المتداولة في المجتمع مع بقاء كمية السلع والخدمات المعروضة بدون زيادة، فإننا نتوقع ارتفاع الأسعار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويمكن تصور العكس عندما تقل كمية النقود.[3]

4.1-أنواع النقود

لقد طرأ على النقود تطورات هامة مند إدخالها في المعاملات وتميزت بوجود ثلاثة أنواع من النقود عرفها التاريخ الاقتصادي في عصوره المختلفة، إلا أن بعض الاقتصاديين يضيف إلى هذه الأنواع نوعا آخر يطلق عليه اسم "أشباه النقود" وفيما يلي عرض مختصر لكل نوع من هذه الأنواع.

- النقود السلعية:

بعد أفول نظام المقايضة، لجأ كل مجتمع إلى اعتبار سلعة ما وسيطا للتبادل بحيث تكون السلعة متوفرة وتحظى بالقبول العام، فقد استخدم العرب قديما الغنم والإبل واستخدم الصينيون الأرز كما استعمل الهنود الماشية.[4]

---

[1] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[2] حسام داود وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 266، 267.

[3] حسام داود وآخرون، المرجع نفسه، ص ص 266، 267.

[4] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

- النقود المعدنية:

تطورت النقود المعدنية من نقود برونزية ونحاسية، وهي أول أنواع النقود المعدنية، ثم النقود الفضية والذهبية، وقد حققت هذه الأخيرة امتيازات نتيجة لندرتها وإمكانية تخزينها، وهو ما جعل الحكومات تشرف على اصدار النقود تجنبا للغش، وقد حققت خصائص مميزة كسهولة جمعها وصعوبة غشها، وقد شاع استعمال النقود الفضية والذهبية أو استعمال المعدنين في وقت واحد، وهو أطلق عليه "نظام المعدنين، ومع الزمن قل استخدام النقود الفضية، وألغيت النقود الذهبية."[1]

- النقود الورقية:

النقود الورقية هي سندات متداولة صادرة من سلطة تقديرية (البنك المركزي) وتمثل دينا في ذمة هذه السلطة، وإذا كانت النقود الورقية إلزامية فإنها تكون غير قابلة للصرف من معدن وتستمد قوتها من قوة القانون وقبول الأفراد لها قبولا عاما في التداول.[2]

- النقود المصرفية أو الائتمانية:

ظهرت النقود المصرفية أو نقود الودائع لما تطورت الرأسمالية من عصرها التجاري إلى عصرها الصناعي، إذ اشتدت حاجة رجال الأعمال الصناعيين إلى المزيد من رؤوس الأموال التي تتيح لهم التوسع في الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، والنقود المصرفية تمثل حقوق لأفراد المودعين على البنوك المودع لديها، وهذا الحق أي الوديعة والذي يمثل التزام على البنك لا ينشأ فقط عن طريق الإيداع بل ينشأ أيضا عن طريق فرض منحة البنك لأحد عملائه ثم تركه العميل لدى البنك ولم يسحبه على الفور.[3]

- أشباه النقود:

المقصود بهذا النوع من النقود هو الودائع لأجل وحسابات الادخار وصناديق توفير البريد، والواقع أن أرصدة هذه الودائع والحسابات تعد درجة كبيرة من السيولة، إذ أنها تعتبر ديونا على الهيئات التي أودعت لديها وتسحق الدفع بعد فترة زمنية معينة، وفي بعض الحالات، فإن هذه الهيئات لا تشترط مرور

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 170، 171.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 344.
[3] أحمد فوزي ملوحية، مرجع سبق ذكره، ص 359.

هذه الفترة بل تقوم بالدفع عند الطلب كنوع من الحوافز على زيادة أرصدتها، وعندئذ تعتبر هذه الودائع كاملة السيولة تقريبا ويكون لها خصائص النقود.[1]

- النقود الإلكترونية:

تعتبر النقود الإلكترونية الشكل الأحدث للنقود وهي بمثابة نقود افتراضية، ظهرت نتيجة للتطور الحاصل في التكنولوجيا الاتصال، حيث تتم تسوية المعاملات المالية والتجارية إلكترونيا عبر الانترنت باستخدام الحاسوب النقال، وللنقود الالكترونية عدة أشكال من ضمنها الشيكات الالكترونية، البطاقات البنكية، والنقد الالكتروني...إلخ وتعتبر أحدث شكل لهذه النقود ما يعرف بـ (Bitcoin) الذي ظهر سنة 2009.[2]

2-البنوك

تقوم البنوك بدور هام في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير على تداول النقود والتوسط في جانب كبير من المعاملات وخصوصا عن طريق القيام بالعمليات الائتمانية، ويقصد بالائتمان مبادلة قيمة حاضرة بقيمة مستقبلية، فالائتمان كما يفهم من مدلول لفظه يقوم على الثقة في أمانة الجهة التي تقوم إليها القيمة الحاضرة.[3]

1.2-تعريف البنك ونشأته

البنك هو عبارة عن مؤسسة تتعامل في النقود، وعموما فإن البنوك تقوم بسحب النقود الزائدة من الناس وتقوم باقتراضها إلى أولئك الذين يكونون بحاجة لاستعمالها لأغراض مختلفة، وقد بدأ النظام المصرفي بنشأة مجموعة من بنوك الودائع تحت الطلب، ثم كانت المرحلة الثانية من التطور وهي نشأة البنوك المركزية التي أخذت تستأثر بإصدار الجانب الأكبر من السندات الإذنية المصرفية تحت الطلب أي النقود الورقية جنبا إلى جنب مع البنوك التجارية، ثم انتهى الأمر إلى أن أصبح البنك المركزي مهكرا لعملية الإصدار وأصبح بنك البنوك وبنك الدولة، وفي هذه الحالة أو المرحلة تحولت سلطة البنوك من

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 222.
[2] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 144.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 346.

إصدار النقود الورقية إلى خلق الودائع المصرفية، أما المرحلة الثانية فقد تميزت بظاهرة التخصص المصرفي إن أصبحت هناك بنوك تجارية متحصلة في منح الائتمان العقاري، أو الزراعي أو الصناعي.

2.2-أنواع البنوك ووظائفها

يمكن تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية، و بنوك متخصصة وعلى رأس الجهاز المصرفي أو البنوك نجد البنك المركزي الذي يشرف على جميع البنوك الأخرى.

- البنوك التجارية:

وتقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان التجاري، للأفراد والمشروعات إلى جانب قيامها بعمليات أخرى لتسيير المعاملات بين الأفراد والمشروعات الإنتاجية، وتتميز هذه العمليات جميعا بأنها قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها عادة السنة الواحدة، وهذا لأن الأموال التي تستخدمها لمباشرة نشاطها تستمد معظمها من ودائع الأفراد والمشروعات، ويمكن تلخيص وظائف تلك البنوك في الآتي:

- ✓ تعبئة المدخرات؛
- ✓ خط الأوراق المالية؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية؛
- ✓ القيام بعمليات الإقراض والائتمان؛
- ✓ خلق وسائل دفع جديدة بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات الأخرى (كتأجير خزائن شخصية للعملات وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات...إلخ).

- البنوك المتخصصة:

هي بنوك يتخصص كل منها في نشاطها اقتصادي معين، كبنوك التمويل الصناعي، بنوك التمويل الزراعي والعقاري، بنوك تمويل التجارة الخارجية، ومن هذه البنوك نذكر:

- بنوك التنمية الصناعية؛
- بنوك التنمية الزراعية؛
- البنوك العقارية.[1]

- **البنوك المركزية:**

المقصود بالمصرف المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي في البلد، والتي تنحصر مهمته الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقود، كما تقوم بعملية الاشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتماشى والسياسة الاقتصادية، وعادة فإن وظائف البنوك المركزية تختلف تماما عن وظائف البنوك التجارية، حيث أن مهمة البنوك المركزية تنحصر أساسا في تحقيق المنافع والمصلحة العامة وليس الربح كما هو عليه الحال بالنسبة للبنوك التجارية.[2]

ولقد أصبحت البنوك المركزية تقوم بالعديد من الوظائف التي يمكن إجمالها بما يلي:[3]

- ✓ **بنك الاصدار:** حيث تعتبر البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المخولة قانونا لإصدار النقود في الدولة.
- ✓ **بنك الحكومة:** حيث يقوم البنك المركزي جملة من الخدمات للحكومة.
- ✓ **بنك البنوك:** إذا كانت البنوك تتعامل مع الجمهور من أفراد ومؤسسات، فإن البنك المركزي لا تتعامل إلا مع البنوك باعتباره المشرف على النظام المصرفي في البلد، إذ يتمتع البنك المركزي بكامل الصلاحيات لمراقبة عمل البنوك والتدخل في شؤونها في ضوء السياسة النقدية التي ينتهجها، و ذلك من خلال ما يمتلكه من أدوات كمية وكيفية، كما ويعتبر الملاذ الأخير للبنوك (المقرض الأخير) للحصول على موارد مالية في حالات العسر المالي.

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 176، 177، لكن بتصرف.
[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 202.
[3] فيصل بوطينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 180، 182، لكن بتصرف.

ثالثا: الأزمات الاقتصادية

من المسائل أو الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي، هي تلك المسائل التي تتعلق بظاهرتي التضخم والبطالة، الظاهرتان اللتان أصبحتا من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، هذا مما دفع العديد من الاقتصاديين والمختصين وحتى الحكومات إلى إيجاد الحلول المناسبة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الظواهر، نظرا لما تلحقه من آثار سلبية على حركة ومسار الاقتصاد الوطني وعلى أفراد المجتمع.

1- التضخم

1.1-تعريف التضخم

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما من علماء الاقتصاد، ومعظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعا قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وهي تعتبر من أقدم النظريات في تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقود، ويعرف وفقا لهذه النظرية بأنه "الزيادة المحسومة للنقود في كمية النقود" أو أنه ينتج عن الزيادة في عرض النقود والائتمان أو أنه "الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو أنه زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الائتمان المصرفي".[1]

وهناك نظرية بينت على أساس أن التضخم ظاهرة سعرية حيث تم تعريفه كما يلي:

- ✓ "التضخم في الأسعار هو عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف"، كما يعرف على أنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب مما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة".[2]
- ✓ ويقصد بالتضخم كذلك "ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة والتي عادة سنة أو أكثر".[3]

[1] أحمد ملوخية، مرجع سبق ذكره، ص 382.
[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 121.
[3] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

يلاحظ مما سبق أن كلا الفريقين يرون في التضخم زيادة في المستوى العام للأسعار إلا أنهما يختلفان في تشخيص منشئته، فبينما يرجعه الفريق الأول إلى الزيادة في كمية النقود، فإن الفريق الثاني يرجعه إلى الزيادة في الطلب الكلي المتمثل في الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار[1].

ويمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية:[2]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

2.1-سمات ظاهرة التضخم

من أبرز سمات تظاهرات التضخم ما يلي:

- ✓ أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى.
- ✓ انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات والذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية.

3.1-أسباب التضخم: (نظرية التضخم)

سنعرض بشكل بسيط أهم الأسباب لحدوث التضخم، إذ يمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية كالتالي:

- زيادة الطلب الكلي:

تفسر هنا ظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتيرة لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي، ومنه يؤدي هذا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع أو زيادة الطلب الكلي هي:[3]

- ✓ زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري؛

[1] فيصل بوطينة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

[3] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

- ✓ التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف؛
- ✓ العجز في الميزانية؛
- ✓ الارتفاع في معدلات الأجور؛
- ✓ تمويل العمليات الحربية؛
- ✓ التوقعات والأوضاع النفسية.

- انخفاض العرض الكلي (زيادة التكاليف):

يحدث التضخم عندما ترتفع التكاليف خاصة تكاليف العمل أي الأجور وهذا استجابة لمطالب العمال، حيث ترتفع الأسعار، والحقيقة أن الزيادة في الأجور تكون في الغالب أقل من الزيادة في إنتاجية العمل، وهو ما يلاحظ في كافة الاقتصاديات[1].

- نظرية التسارع:

تقوم هذه النظرية بدراسة السوق ككل أي تحاول الجمع بين جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم مع منح أهمية خاصة لعاملين هما[2]:

- ✓ السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.
- ✓ توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وبالتالي على جانب العرض.

4.1-أنواع التضخم

تتمثل أهم أنواع التضخم فيما يلي:

- التضخم الزاحف:

ويمكن تسمية بالتضخم المعتدل وذلك لأن تزايد الأسعار مستمر ولكن معدل التزايد لا يكاد يصل إلى 10% خلال فترة زمنية معينة معقولة أي ليست قصيرة.[3]

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 195.
[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 125.
[3] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 247.

- التضخم الجامح:

وهو تضخم ذو معدلات عالية (يصل إلى 1000 أو مليون، أو حتى مليار بالمائة سنويا)[1]، ويطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط، والذي يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة مع نقص في كمية المعروض السلعي نتيجة للظروف الغير عادية التي قد غير بها الاقتصاد الوطني، ويتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع حاد في معدلات الأسعار يعقبها ارتفاع حاد في الأسعار ولفترة معينة، وقد يدفع ذلك السلطات الحكومية والنقدية للتدخل من أجل الحد من ذلك الارتفاع لفترة تالية، ثم تعود الأسعار للارتفاع من جديد بحرية وبمعدلات عالية لفترة لاحقة وهكذا.[2]

- التضخم المكبوت:

يعني هذه الحالة تدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار، لاسيما بالنسبة للسلع الاستهلاكية الأساسية في فترة معينة (خلال فترات الحروب)، واحتمال ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة كبيرة في فترة لاحقة، خاصة بعد توقف الدخل الحكومي في هذا المجال، ويعتقد البعض من الاقتصاديين بأنه كلما طالت فترة استخدام وسائل كبت الأسعار عند مستوى معين، كلما ازداد احتمال زيادة الطلب بحيث تصبح هذه الوسائل غير فاعلة، وبالتالي ارتفاع الأسعار.[3]

- التضخم المستورد:

هو ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية لأسباب خارجية تتمثل في الاستيراد من البلدان التي تمر بمرحلة تضخم، فيصاب البلد المستورد بالعدوى من الداء ذاته.[4]

5.1-إجراءات الحد من التضخم

لا يمكن القضاء نهائيا على التضخم، ولكن يمكن التحكم فيه وتقليص معدلاته إلى نسب معقولة، وذلك من خلال اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية والسياسية المالية والتي سوف يتم التطرق إليها في المحور الموالي (الرابع) من هذه المطبوعة.

---

[1] علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، عدد 11، (مجلة الباحث، الجزائر، 2012)، ص 68.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[3] عبد الوهاب الأمين، "مبادئ الاقتصاد الكلي"- الطبعة الأولى، (الحامد، عمان، 2006)، ص ص 211، 212.

[4] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

6.1-آثار التضخم ومخاطره

للتضخم آثار وانعكاسات سلبية منها الاقتصادية زمنها الاجتماعية حيث نذكر من بينها ما يلي[1]:

- ✓ تضرر أصحاب الدخول المحدودة مثل الموظفين وأصحاب المعاشات؛
- ✓ تضرر الدائنين؛
- ✓ ضعف فعالية المؤسسات المالية وضعف قدرة الدولة على التصدير والمنافسة؛
- ✓ اتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى توظيفها في مجالات تحقق الأرباح التضخمية بغض النظر عن مدى منفعتها الاجتماعية كالمضاربة في شراء الأراضي والعقارات، وتخزين السلع واكتناز الذهب والعملات الأجنبية؛
- ✓ العزوف عن الاستثمار في الزراعة وبعض الصناعات خاصة إذا تعلق الأمر بحماية المستهلك؛
- ✓ الإقبال على إنتاج السلع الكمالية والترفيهية.

2-البطالة

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها فإنها قد تقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة، هذا مما دفع جميع الدول إلى اتخاذ التدابير والسياسات المنافسة لمعالجتها.

1.2-تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري (أو الاختياري) الجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والانتاج.[2]

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 196، 197.

[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وتعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على أنها: "الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه والذين يقبلون به عند مستوى الأجر السائد ولا يجدونه".[1]

بناءا على هذا التعريف السابق الذكر، ليس كل شخص دون عمل هو بالضرورة بطال، فهناك من هم في سن العمل ولكنهم غير قادرين عليه مثل المرضى، وهناك من هم في سن العمل ولا يبحثون عنه مثل طلاب الجامعة، كما أن هناك من هم في سن العمل ولا يرغبون مثل أبناء الأثرياء وربات البيوت.

وحجم البطالة يعني عدد أولئك القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجيدونه وحجم البطالة يقاس بالمطلق كأن نقول أن حجم البطالة في الجزائر مثلا ثلاثمائة ألف عاطل عن العمل ولكن الأغلب هو قياس البطالة نسبيا كأن يقال تبلغ البطالة 15% مثلا.[2]

إن هذه النسبة هي: $\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل} \times 100}{\text{عدد أفراد القوة العاملة}}$

ونعني بعدد أفراد القوة العاملة: عدد الأفراد من السكان الذين تقع أعمارهم ضمن العمر الإنتاجي وهو ما بين سن 15–60 وهو العمر الذي يفصل سن الدراسة الإلزامية عن سن التقاعد، وأحيانا يحسب ما بين 18–60 وتمثل من إنهاء الدراسة الثانوية إلى سن التقاعد، فمثلا إذا كان عدد السكان في الجزائر عام 1993 م يساوي 395478 نسمة وكانت نسبة القوة العاملة 23% فإن العدد الإجمالي للقوة العاملة يساوي:

وإذا كانت نسبة أو معدل البطالة تلك السنة يساوي 19.2% فإن عدد العاطلين عن العمل سيكون 74643 عاملا.

2.2–أنواع البطالة

تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات وتختلف تسميات هذه الأنواع بين الباحثين ولكننا نلخص هذه الأنواع فيما يلي:

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 256.

- البطالة البنيانية (الهيكلية):

وهي جزء من القوة العاملة غير الفنية التي لا تستطيع العمل في الصناعة والزراعة الحديثة بسبب تطور أساليب الإنتاج وعدم تأهيل هذه القوة العاملة وإن هذا النوع من البطالة تطول فترة تعطله حتى يتسنى لمن يريد من هذا النمط من العمالة أن يعيد تأهيل نفسه ليواكب التطور الجديد، ويمكن أن يدخل ضمن الشريحة من البطالة الأعداد الكبيرة من خريجي تخصص أكبر من الحاجة إليهم كتخرج عدد كبير من المهندسين أكبر من حاجة السوق أو الأطباء أو المحاسبيين بمعنى أن هيكل الاقتصاد وبنيته لا يسمح باستيعاب هؤلاء وغالبا ما تظهر في الدول النامية.[1]

- البطالة الانتقالية أو الاحتكاكية:

ينتج هذا النوع من البطالة من حركة العاملين وتغير عملهم أو مهنتهم أو مناطق سكناهم، حيث يحتاجون إلى البحث عن عمل بديل، والوقت المستغرق لتحقيق ذلك هو الذي يوصف بالبطالة الاحتكاكية أو الانتقالية أو المؤقتة.[2]

- البطالة الدورية:

وهي أهم نوع من أنواع البطالة كونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية، فترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي عندما ينخفض الطلب الكلي والإنتاج الكلي في الاقتصاد، وتنخفض عادة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي عندما يرتفع الطلب الكلي والإنتاج الكلي، وهي البطالة التي يرتكز عليها التحليل الاقتصادي الكلي وتوجه إليها السياسات النقدية والمالية للحكومة.[3]

- البطالة المقنعة:

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن

[1] حسام داود، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[2] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3] نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، (جامعة عمان، عمان، 2001)، ص 184.

سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وبخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، من أجل تلاقي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة، لكنها قد تتواجه بظهور نوع آخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.[1]

- **البطالة الموسمية:**

تحدث هذه البطالة بسبب موسمية بعض الأنشطة الاقتصادية مثل السياحة أو الزراعة، ففي مواسم الاصطياف مثلا يزيد الطلب على العمال في الفنادق والمطاعم، وبعد نهاية الموسم يجد كثيرون أنفسهم في بطالة التي هي بطالة موسمية.[2]

3.2-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

للبطالة عدة آثار كما يلي:

- **على المستوى الاقتصادي:**

فنجد آثارها واضحة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أن اتجاهات نمو الطلب على العمل يعني نمو الإنتاج، ومن ثم فإن أي تباطؤ في النمو الاقتصادي يعني زيادة معدلات البطالة، كما ينجم عن البطالة عدم استغلال عنصر العمل وهو ما يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل، كما أن تعطل الخبرات والمهارات العلمية التي يكتسبها الإنسان في العمل تعطل قيمة رأس المال البشري.[3]

- **على المستوى الاجتماعي:**

فتتلخص الأثار على النحو التالي:

✓ الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل أسرته وفي مجتمعه؛

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 166.
[2] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 187، 188.
[3] علي خالفي، مرجع سيق ذكره، ص 187.

- ✓ الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام، والقلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة؛
- ✓ اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.[1]

4.2-علاقة البطالة بالتضخم

من خلال الدراسات الاقتصادية المختلفة، فقد تم التوصل إلى وجود علاقة بين التضخم والبطالة، ومن تلك الدراسات الدراسة التي قام بها الاقتصادي الإنجليزي "فيليبس" الذي وجد من خلال دراسته أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وإنما تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة،[2] تلك العلاقة يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2) منحنى فيليبس

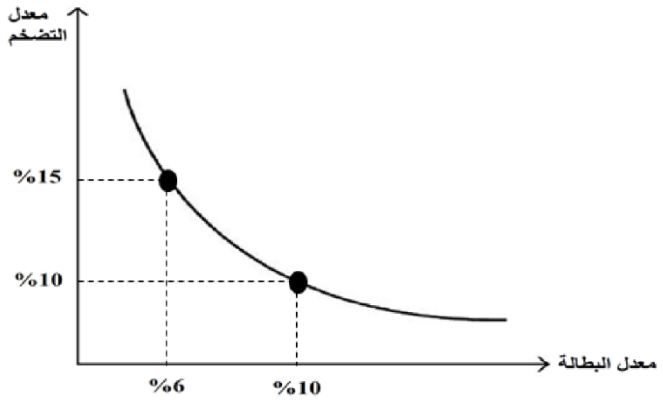

المصدر: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 167.

5.2-وسائل علاج البطالة

لا يمكن القضاء بشكل نهائي على البطالة وإنما يمكن الحد منها وذلك من خلال ما يلي:

[1] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 167.

- ✓ العمل على خلق فرص عمل دائمة من خلال تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك؛[1]

- ✓ الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية التي تبني السياسات الاقتصادية الزامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما تصطحب بارتفاع في طلب على القوة العاملة؛[2]

- ✓ المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق من خلال التخطيط التعليمي الجيد؛[3]

- ✓ إنشاء صندوق للتأمين على البطالة صفة الرئيس تقديم منح للعاطلين عن العمل تحفظ كرامتهم إلى أن يحصلوا على وظائف دائمة؛[4]

- ✓ خفض تكلفة العمل في هذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء من فكرة معينة فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكليف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة مرتفعة، ويضعف بالتالي من الموقف التنافسي في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيج وبالتالي انخفاض الأجور يسهم في خفض معدلات البطالة؛[5]

- ✓ تعديل ظروف السوق والحاجة إلى بيئة دولية مواتية.[6]

---

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[3] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص191.

[4] فيصل بوطيبة، المرجع نفسه، ص191.

[5] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[6] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، ص191.

خلاصة

لقد خلصنا في هذا المحور إلى تحديد أهم ما ركزت عليه التعاريف المختلفة لمصطلح الدخل، حيث تم التعريف بين الدخل والناتج الوطني حيث الناتج الوطني هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة في غالب الأمر سنة، أما الدخل الوطني فهو مجموع عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، بالإضافة إلى وجود ثلاث طرق لتقدير الدخل الوطني متمثلة في طريقة الدخول المكتسبة وطريقة الانفاق الحكومي وطريقة القيمة المضافة، وبالنسبة لمكونات الدخل الوطني فتمثل أولا في الاستهلاك الذي يقصد به عملية شراء السلع والخدمات بغرض استعمالها النهائي لإشباع الحاجات الإنسانية والذي يتأثر حسب كينز بعوامل شخصية وعوامل موضوعية (الثروة، توزيع الدخل، البيع بالتقسيط، وسعر الفائدة)، وثانيا بالاستثمار الذي يوظف المال بهدف الحصول على عائد أو دخل أو ربح، كما تحدثنا أيضا عن مختلف تصنيفات الاستثمارات التي يمكن وجودها في الاقتصاد وهذا حسب طبيعة هدفها وكذا أهميتها، وتعرضنا إلى المحددات الرئيسية لهذا العنصر الحساس.

باعتبار كل تدفق سلعي لابد أن يقابله تدفق نقدي أظهرنا أهمية النقود وعرفنا أن بداية ظهور المبادلات بين الأفراد والجماعات كانت عن طريق المقايضة والتي أظهر التعامل بها مساوئها وبالتالي ضرورة تغيير هذا النظام واللجوء إلى اختراع النقود، كما أدرجنا في هذا المحور البنوك لما لها من دور هام في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير على تداول النقود التي تم التطرق إليها وكذا المتوسط للمعاملات خاصة عن طريق القيام بالعمليات الائتمانية، ولاحظنا وجود ثلاثة أنواع من البنوك (التجارية والمتخصصة، والبنوك المركزية).

وفي الأخير يمكننا القول أن البطالة والتضخم تعد من الأزمات الاقتصادية وهما ظاهرتين تبينان وجود خلل في النشاط الاقتصادي، ولكليهما آثار على الاقتصاد الوطني وخاصة البطالة لما لها من آثار اجتماعية خطيرة في المجتمع لابد من معالجتها.

ومن خلال ما تم تقديمه في هذا المحور ينبغي أن يكون الطالب قد تمكن من التوصل إلى أن:

– الدخل الوطني من أهم المقاييس المستخدمة في قياس أداء النشاط الاقتصادي للدولة؛

- يصنف الدخل إلى أجور وتعويضات، فوائد، ربح، بالإضافة إلى الأرباح؛
- يتوقف الحافز على الاستثمار على عاملين أساسين هما الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة؛
- وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الاستثمار؛
- من محددات الاستثمار سعر الفائدة، معدل التغيير في الدخل؛
- النقود قوة محركة للنشاط الاقتصادي حيث كلما زادت النقود المتداولة في المجتمع مع بقاء كمية السلع والخدمات المعروضة دون زيادة؛
- ارتفعت الأسعار مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة والعكس صحيح؛
- أحدث أنواع النقود التي ظهرت نتيجة التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال هي النقود الالكترونية؛
- هناك علاقة بين معدل التضخم والبطالة حسب الاقتصادي الانجليزي "فيليبس"؛
- البنك المركزي مؤسسة نقدية تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي تنحصر مهمته الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية فهو يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وليس الربح وهو المشرف على عمل البنوك الأخرى بالإضافة إلى أنه الملاذ الأخير لهذه البنوك؛
- يحدث التضخم عندما ترتفع تكاليف العمل (الأجور) وانخفاض العرض الكلي؛
- الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك؛
- التضخم هو زيادة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة واحدة أو أكثر.

المحور الرابع:

التنمية والسياسات الاقتصادية

المحور الرابع: التنمية والسياسات الاقتصادية

يهدف هذا المحور إلى التطرق إلى ظاهرة التنمية الاقتصادية، والتفرقة بين مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التعرف على مختلف السياسات الاقتصادية الكلية المعتمدة من قبل الدول والحكومات من أجل تحسين أداء النشاط الاقتصادي والتخفيف من المشاكل والأزمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة اللذان تم إدراجهما في المحور السابق، حيث تم تقسيم هذا المحور إلى جزئين مهمين هما:

أولا: التنمية والنمو الاقتصادي؛

ثانيا: السياسات الاقتصادية.

تمهيد

يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية التي تشغل تفكير كثير من الاقتصاديين سواء في الدول المختلفة أو المتطورة، حيث أصبحت المشاكل والقضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تحظى باهتمام متزاي في العلوم الاقتصادية، كما اخذت تحظى باهتمام أكثر لدى العديد من المفكرين والباحثين، حتى أضحت من أكثر القضايا اهتماما على الصعيد الدولي.

وباعتبار الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو القضاء على كل أشكال التخلف في الدول النامية على وجه الخصوص وجب قبل الخوض في التعريف بهذه القضية واستراتيجياتها التعرض بإيجاز إلى قضايا التخلف التي تعاني منها هذه الدول والتي تتمثل في الزيادة السكانية السريعة وانخفاض مستوى دخل الفرد، واختلال هياكلها الاقتصادية، وانخفاض مستوى الإنتاجية بها وصعوبة غزو الأسواق الدولية وضعف السوق المحلية (نظرا لانخفاض مستوى الدخول الفردية) وضعف مساهمة قطاع الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية.

أولا: التنمية والنمو الاقتصادي

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن مما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة معين من الزمن عادة سنة، ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين، ولكن جوهر كل منها مختلف، فمفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة التغير الذي يشير إليه، ومن حيث نطاق التغيير، وفي ما يلي توضيح لذلك:

1-النمو الاقتصادي

هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني والعكس صحيح.[1]

ولقد توصل الاقتصاديون إلى بعض الإجراءات المهمة التي يمكن تبنيها للمساعدة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتتلخص فيما يلي[2]:

- ✓ زيادة نسبة الادخار والاستثمار الصافي باستخدام سياسة الضريبة المناسبة لتحفيز الادخار والسياسة النقدية المشجعة للاستثمار الذي يساعد على زيادة تراكم رأس المال؛
- ✓ زيادة نسبة الانفاق من الناتج الوطني الاجمالي على البحوث والتطوير الذي يساعد على رفع مستوى التقدم التقني؛
- ✓ زيادة نسبة الاستخدام أي تخفيض معدلات البطالة الدورية للمحافظة على الاستفادة الكاملة من المواد الإنتاجية؛

[1] عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 371.

[2] نزار سعد الدين العيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 371، 372.

- ✓ زيادة ساعات العمل الفعلية من خلال تجنب الاضرابات العمالية وتحسين الرعاية الصحية للعمال؛
- ✓ تقليص الاتفاق الحكومي لأغراض التسليح وتوجيهه نحو الاستثمار وزيادة الطاقات الإنتاجية.

2-التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من المفهوم الاقتصادي، فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقصد به فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، أي حدوث تغير في أهمية نسبة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، وتغير حدوث في أنواع السلع المنتجة، وحدوث تغير في هيكل الصادرات وفي هيكل العمالة، وتغير الهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد، وتغير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية والإنتاجية في المجتمع، وبالتالي فإن مفهوم التنمية ينصرف إلى الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج الوطني في المجتمع وفي متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة معينة من الزمن[1].

على ضوء تعريف النمو التنمية الاقتصادية يلاحظ أن مفهوم التنمية مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي، لكن في الواقع هما مختلفين، حيث أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الوطني (الدخل الاجمالي)، حيث يعبر عن مفهوم كمي بينما التنمية فهي عملية مستمرة تؤدي إلى إحداث تغيرات في المجالات الاقتصادية ولغير اقتصادية قصد تحسين معيشة الأفراد، وبذلك فإن التنمية هي تختلف عن النمو فهي تعبر عن مفهوم نوعي، وإن كان يعبر عنه في الغالب كميا.

3-أهداف التنمية الاقتصادية

إن أهداف التنمية الاقتصادية قد تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول المختلفة، إلا أن هناك أهداف أساسية تشترك فيها أو تسعى إليها جميع الدول النامية ألا وهي[2]:

---

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، محمد أحمد السريتي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، (الجامعية، تانيس سابقا، 2008)، ص ص 311، 312.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 262، 263.

- زيادة الدخل الوطني الحقيقي؛

- رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع؛

- تقليل التفاوت في الدخول والثروات؛

- إجراء تغيرات جذرية في بيئة الاقتصاد الوطني.

4-استراتيجيات التنمية الاقتصادية

من خلال استقراء التجارب التنموية الأولية الدولية في البلدان النامية، يمكن ذكر الاستراتيجية التنموية التالية:[1]

1.4-استراتيجيات احلال الواردات

تتمثل هذه الاستراتيجية في انتاج السلع الاستهلاكية التي كان يستوردها البلد من الخارج، وبذلك يحل الإنتاج المحلي محل الإنتاج الأجنبي، والغرض من ذلك تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلد في السلع الضرورية على أقل تقدير.

2.4-استراتيجية ترقية الصادرات

تتمثل هذه الاستراتيجية في إقامة صناعات وطنية يوجه إنتاجها للتصدير، مع إبقاء جزء منه للاستهلاك المحلي، ويمكن صف الاستراتيجية في التغلب على مشكلات ميزان المدفوعات وتجاوز مشكلة الاعتماد على تصدير المواد الأولية أو مصدر وحيد للدخل الوطني.

3.4-استراتيجية الحاجات الأساسية

ظهرت هذه الاستراتيجية كبديلة للاستراتيجيتين السابقتين بعد فشلهما في كثير من الدول والتي تهدف إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان المتمثلة في الغذاء والصحة والتعليم وغيرها...

[1] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، لكن بتصرف، ص ص 212، 216.

4.4-استراتيجية التنمية المستقلة

تنطلق هذه الاستراتيجية من مبدأ الاعتماد على الذات والتوجه إلى السوق المحلي، وذلك من خلال استغلال كافة الموارد الذاتية من موارد طبيعية ومالية وبشرية، وغاية هذه الاستراتيجية تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلد، ليس في الصناعة فحسب وإنما أيضا في الصناعة وتحسين جودة الخدمات وتطوير التجارة.

ثانيا: السياسات الاقتصادية

يرتبط مفهوم السياسة الاقتصادية بالتطور التاريخي لهذه السياسات، ومن السياسة النقدية وآلية الرقابة على النقد والائتمان وفاعليتها في معالجة التضخم والكساد، والسياسة المالية وآلياتها وأهدافها في معالجة التضخم والانكماش، وهناك سياسة الأجور والأسعار وساسة العليم والصحة[1]، وفي محورنا هذا نلقي الضوء على أهم السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات.

1-مفهوم الأهداف والسياسات الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها: اتخاذ قرارات اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة.[2]

يذكر الاقتصاديون غالبا أن هناك أربعة أهداف سياسية للسياسة الاقتصادية تتمثل في التالي:[3]

- ✓ العمالة الكاملة؛
- ✓ استقرار الأسعار؛
- ✓ النمو الاقتصادي؛
- ✓ التوازن الخارجي.

[1] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 200.
[2] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 6، 7.
[3] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 200.

2-أهم السياسات الاقتصادية

تتمثل أهم السياسات الاقتصادية فيما يلي:

1.2-السياسة المالية

وهي مجموعة السياسات المتعلقة بالإنفاق والسياسات الخاصة بالضرائب. ويمكن تحديث مفهوم السياسة المالية بأنها: استخدام الايرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق توازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي.[1]

ويميز الاقتصاديون بين نوعين من أدوات السياسة المالية هي:

- **الأدوات التلقائية:**

ويقصد بها أن النظام الاقتصادي يحتوي على عوامل تحقق الاستقرار بطريقة تلقائية أو ذاتية، بحيث تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية (أو تقليل الفائض) في حالات الركود الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الفائض (أو تقليل العجز) في حالة الرواج وذلك بدون تدخل من السلطات المعنية[2].

ومن عوامل الاستقرار التلقائية في الاقتصاديات الرأسمالية ما يلي:

- نظام الضرائب التصاعدية؛
- المدفوعات التحويلية الحكومية؛
- سياسية الدعم الزراعية.

- **السياسة المالية المقصودة:**

يتضمن هذا النوع من السياسات القيام بعمل مقصود وواضح للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال إجراء تغيرات في الضرائب والنفقات ولذلك يتعين على صانعي السياسة أو متخذي القرار مراقبة

[1] حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[2] محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 183، 185.

الاتجاهات العامة للنشاط الاقتصادي بحرص والتنبؤ بالتطورات في المستقبل ومن الضروري تغيير السياسة المتعبة من وقت لآخر عندما لا يعمل الاقتصاد بطريقة مرضية وطالما أن السياسة التلقائية لن تحقق الاستقرار الكامل في النشاط الاقتصادي.[1]

وهي السياسة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق الأدوات التالية:[2]

- إنشاء المشاريع المباشرة؛
- التعديلات الضريبية؛
- استيعاب موظفين في الوظائف العامة؛
- الاقتراض العام؛
- إعانات الإنتاج وتشجيع الاستيراد؛
- الأجور ومستوياتها بما يلائم التغيير في الأوضاع الاقتصادية.

2.2-السياسة النقدية

وهي مجموعة من السياسات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود في المجتمع مثل سياسات سعر الفائدة والإصدار النقدي الجديد، وسياسات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

في ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم يزداد الاستثمار وبالتالي يزداد مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج الوطني ومستوى التوظيف، فظلا عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تخفيض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.[3]

---

[1] حسام دواد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2] حسام دواد وآخرون، المرجع نفسه، ص 288.

[3] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، "دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، (جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، 12 ربيع الأول سنة 1435 هـ)، ص102.

3.2-سياسة التجارة الخارجية

وهي مجموعة السياسات المتعلقة بسياسات التدخل الحكومي في التجارة الخارجية مباشرة أو في معدلات سعر الصرف بما يؤثر في التجارة الخارجية بطريقة غير مباشرة.

ويمكن تعريف السياسة الخارجية كما يلي:

"يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، ومجموع ضده التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية تتبعها السلطة المسئولة في الدولة من أجل تنفيذها وتجسيدها تسمى بالسياسة التجارية".[1]

وتتمثل أدوات السياسة التجارية فيما يلي:[2]

- **الرسوم الجمركية:**

يقصد بالرسم الجمركي الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها دخولا وخروجا، ونميز بين ثلاثة أنواع منها: الرسوم القيمية والرسوم النوعية والرسوم المركبة.

- **حصص الاستيراد:**

يعتبر نظام الحصص أكثر القيود غير الجمركية أهمية في التجارة الدولية، حيث يقوم على تحديد كمية أو قيمة السلعة المستوردة خلال فترة زمنية محدودة كالسماح مثلا باستيراد 100 ألف سيارة خلال سنة معينة.

- **دعم الصادرات:**

حيث يتم ذلك من خلال تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للمصدرين المحليين، وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية.

---

[1] معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] فيصل بوطيبة، مرجع سبق ذكره، لكن بتصرف، ص ص 235، 237.

- تخفيض سعر الصرف:

ويقصد به تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، الهدف من ذلك معالجة العجز في الميزان التجاري، حيث أن تخفيض قيمة العملة يعمل حفز التصدير وخفض الاستيراد وذلك بتوافر الشروط المطلوبة.

4.2-سياسة الدخول

وهي مجموعة السياسات المتعلقة بإعادة توزيع الدخل مثل السياسات الخاصة بالحدين الأدنى والأقصى للأجور.

خلاصة

يبدو مصطلح النمو الاقتصادي مرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية نظرا إلى أن كلاهما يعبر عن حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة والتي عادة ما تقدر بسنة إلا أن جوهر كل منهما يختلف عن الأجر حيث مفهوم النمو الاقتصادي ما هو إلا الزيادة في الناتج الوطني (الدخل الاجمالي) أما التنمية الاقتصادية فهي عملية مستمرة تؤدي إلى إحداث تغيرات في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية قصد تحسين معيشة الأفراد في المجتمع، كما أن قضايا التنمية الاقتصادية تحتل جزء كبير من تفكير الاقتصاديين سواء في الدول المتطورة أو المختلفة فالكل يسعه النهوض باقتصاده وهذا ما يتطلب عليهم القيام بسياسات عديدة من أجل أن تحقق التنمية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تم اتباع مجموعة من الاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية مثل استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية الحاجات الإنسانية بالإضافة إلى استراتيجية التنمية المستقلة.

وتعتبر السياسات الاقتصادية على اتخاذ قرارات اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة حيث أهم السياسات الاقتصادية المستعملة من قبل الحكومات هي: السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية بالإضافة إلى سياسة الدخول ولكل منها أدواتها الخاصة.

من خلال ما تم تقديمه في هذا المحور، ينبغي أن يكون الطالب قد تمكن من التوصل إلى أن:

- للنمو الاقتصادي مفهوم كمي أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فلها مفهوم نوعي وإن كان في الغالب يعبر عنه كميا؛
- تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التوازن الخارجي؛
- هناك عدة سياسات اقتصادية تستطيع الدولة استخدامها للتدخل في اقتصاد بلدانها من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية؛
- يعبر عن مفهوم السياسة التجارية عن مجموعة الإجراءات واللوائح والتشريعات التي تطبقها الدولة في نطاق تعاملها الخارجي من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية في التنمية؛

– للسياسة المالية أداتين تتمثل في الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة؛

– البنك المركزي هو المسؤول عن تطبيق السياسة النقدية من خلال التحكم في عرض النقود؛

– تتدخل الدولة لإدارة وتوجيه تجارتها الخارجية بحجة اقتصادية ألا وهي حماية الصناعات الناشئة وجذب رؤوس الأموال ومعالجة البطالة والتضخم، وغير اقتصادية كالأمن والدفاع عن الوطن.

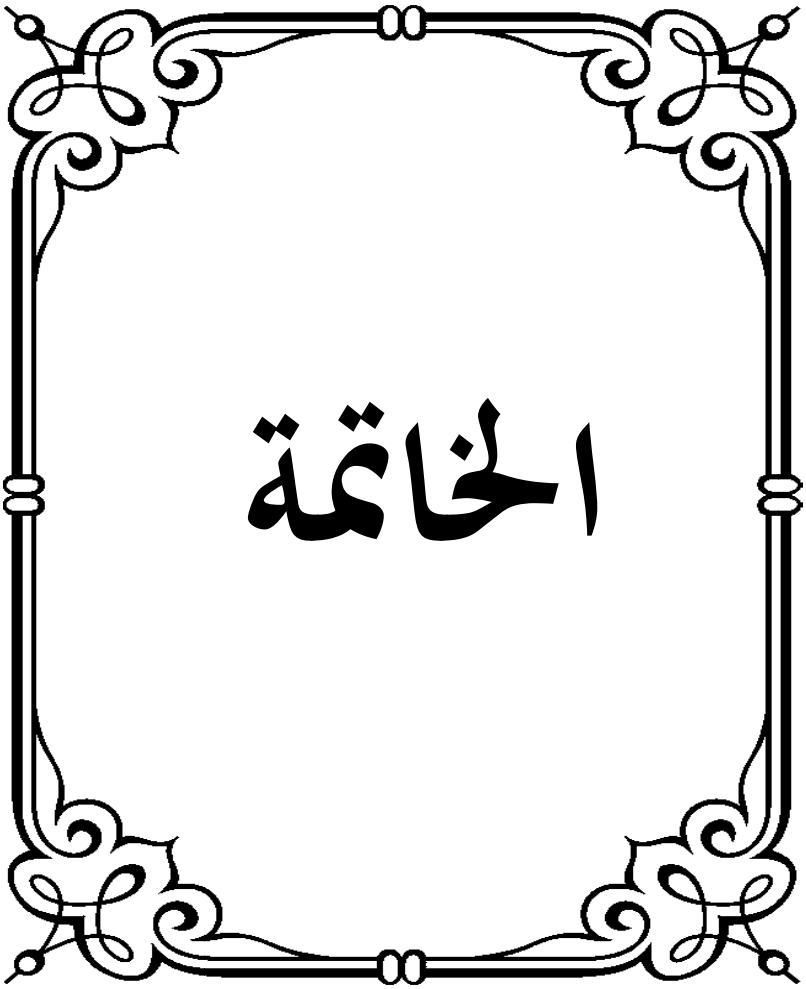
الخاتمة

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية حيث يدرس تفاعل المجتمعات مع الموارد المادية المحيطة بها فهو علم يدرس كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع لاستهلاكها بالصورة التي تحقق أفضل مستوى لإشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع، كما يدرس أحسن الطرق والوسائل ويدل عليها من أجل الاستخدام الأمثل للموارد دون هدرها.

مع العلم أن هذا العلم يساعد على فهم وتحليل آليات عمل الأسعار، والناتج والبطالة والتجارة الخارجية، والتضخم وكيفية الإنتاج وعملية التوزيع من خلال دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إلى تحليل وتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية من أجل مساعدة الأفراد والمجتمع على اتخاذ أمثل القرارات للاستخدام الأمثل للموارد المحدودة والنادرة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع ككل كما ذكرنا سابقا فعلم الاقتصاد يعمل على اكتشاف مختلف الأنشطة والظواهر الاقتصادية ويقوم بإيجاد حلول لها بوضع قوانين ونظريات وأدوات تساعد على حل هذه المشاكل.

حيث يقوم علم الاقتصاد على النظرية الاقتصادية التي تنقسم إلى فرعين أساسين هما نظرية الاقتصاد الجزئي ونظرية الاقتصاد الكلي، فالتحليل الاقتصادي الجزئي يهتم ويبحث في دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية سواء كانت مؤسسات فردية أو أفراد مستهلكين ويدرس علاقتهم بالأسواق المختلفة، أما نظرية الاقتصاد الكلي فتقوم على دراسة سلوك النشاط الاقتصادي ككل في المجتمع، فالتحليل الاقتصادي الكلي يبحث في كيفية عمل الاقتصاد ككل ويسعى على تعريف المحددات الاستراتيجية لمستويات الدخل والإنتاج والعمالة والأسعار وبذلك يتناول مواضيع عامة في الدولة ومختلف القطاعات الاقتصادية بها، كما يركز على دراسة إجمالي الناتج من السلع والخدمات ومعدلات نموه، ومستوى التوظيف من قوة العمل في الاقتصاد.

فاستخدام نظريات الاقتصاد الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي يساعد على فهم مختلف الظواهر الاقتصادية ومن ثم على تلبية احتياجات أفراد المجتمع المتعددة والكثيرة والمتنوعة بأفضل الطرق في حدود الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة والنادرة.

قائمة

المراجع

1-الكتب:

1)- أحمد ضياء الدين زيتون، "مبادئ علم الاقتصاد"، المعرفة الجامعية، مصر، 2004.

2)- أحمد فوزي ملوخية، "الاقتصاد الكلي"، بستان المعرفة، الاسكندرية، 2005.

3)- أحمد محمد مندور، محمد فوزي أبو السعود، محمد عزت محمد غزلان "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، الجامعة، تانيس سابقا-الاسكندرية حاليا، 2009.

4)- إسماعيل أحمد الشناوي، محمد أحمد السريتي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الجامعية، تانيس سابقا، 2008.

5)- إسماعيل محمد هاشم، "المدخل إلى أسس علم الاقتصاد"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.

6)- إياد عبد الفتاح النسور، "التحليل الاقتصادي الجزئي-مفاهيم ونظريات وتطبيقات"- الطبعة الأولى، صفاء، عمان، 2009.

7)- إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الفتح، الاسكندرية، 2008.

8)- بسام الحجار، "علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي"، المنهل، لبنان، 2010.

9)- تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.

10)- حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، المسيرة، عمان، 2005.

11)- خالد توفيق الشمري، طاهر فاضل البياتي، "مدخل إلى علم الاقتصاد والتحليل الجزئي والكلي"، الطبعة الأولى، وائل، عمان-الأردن، 2009.

12)- زياد محمد عبد، "مبادئ علم الاقتصاد"، الطبعة 2010، البداية، السودان، 2010.

13)- السيد محمد أحمد السريتي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، قسم الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، 2000.

14)- ضياء مجيد، "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الجزئي"، الجامعية، الاسكندرية، 1999.

15)- عامر علي سعيد، "مقدمة في الاقتصاد الجزئي"، طبعة أولى، البداية، عمان، 2010.

16)- عبد الرحمن رضوان، عصام إسماعيل، خالد نجيب بحبوح، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2008.

17)- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الجامعية، الاسكندرية، 2000.

18)- عبد النعيم محمد مبارك، "مبادئ علم الاقتصاد"، الجامعية، الإسكندرية، 2005.

19)- عبد الوهاب الأمين، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، الحامد، عمان، 2006.

20)- فريد بشير، "الاقتصاد الجزئي Acces"، كتاب إلكتروني، بدون سنة النشر.

21)- عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي"- طبعة ثانية، الجامعية، الإسكندرية، 2001.

22)- علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، أسامة، الجزائر، 2009.

23)- علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الجزئية، الجامعية، الاسكندرية، 2008.

24)- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.

25)- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة السادسة، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

26)- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، "دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة، 12 ربيع الأول سنة 1435 هـ.

27)- فيصل بوطيبة، "مدخل لعلم الاقتصاد"، جسور، الجزائر، 2017.

28)- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الأولى، وائل، عمان، 2004.

29)- محمد الوادي، إبراهيم خريمس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، "الأساس في علم الاقتصاد"، اليازوري، الأردن، 2007.

30)- محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، الجامعية، الاسكندرية، 2009.

31)- محمد فرحي، الجزء الأول، "التحليل الاقتصادي الكلي (الأسس النظرية)"، هومة، الجزائر، 2009.

32)- محمد محمود النصر، عبد الله محمد شامية، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، الأمل، الأردن، 2004.

33)- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي"، المسيرة، عمان، 2007.

34)- محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريني، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، 2000.

35)- محي الدين محمد مسعد، "الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد"، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

36)- مختار عبد الحكيم طلبة، "مقدمة في المشكلة الاقتصادية"، كلية الحقوق-جامعة القاهرة، 2008.

37)- مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، "مبادئ الاقتصاد الجزئي"، الأمل، عمان، 1998.

38)- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، "مدخل في علم الاقتصاد،" الطبعة الأولى.

39)- نزار سعد الدين العيسى، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، جامعة عمان، عمان، 2001.

40)- نعمة الله نجيب إبراهيم، "أسس علم الاقتصاد"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

2-الأطروحات:

41)- بسام محمود عبد المجيد صالح، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، بعنوان تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الاسلامية-غزة، 2018.

42)- بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة 1988-2015"، تخصص اقتصاد مالي، كلية علوم إ وعلوم ت وعلوم تجارية، جامعة سيدي بلعباس، 2019/2018.

43)- عبد الكريم بريشي، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة دكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، 2013-2014.

3-المقالات:

44)- عبلة عبد الحميد بخاري، "مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي"،Econ 202، 2010.

45)- مختار عبد الحكيم طلبة، منال قوادري، "مقدمة في المشكلة الاقتصادية"،10378، كلية الحقوق – جامعة القاهرة، 2007.

46)- علي كنعان، "الاستهلاك والتنمية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

47)- علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، عدد 11، مجلة الباحث، الجزائر، 2012.

48)- محمد الناصر حميداتو، التأثير على سلوك المستهلكين العون الاقتصادي- قطاع العائلات، مجلة البحوث والدراسات، العدد 13، السنة (9)، شتاء 2012.

49)- محمد عمر حبيل، "المظاهر الاجتماعية والثقافية المحددة لنمط الاستهلاك في المجتمع الليبي"، المجلة الجامعة، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013.

4- المحاضرات:

50)- بن الحاج جلول ياسين، مطبوعة بعنوان "الاقتصاد الكلي 01- دروس وتمارين"، جامعة بن خلدون- تيارت، قسم علوم التسيير، 2018/2017.

51)- معين أمين السيد، "محاضرات في مدخل للاقتصاد"، الطبعة الأولى، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016.

52)- حاتم فارس الطعان، "الاستثمار أهدافه ودوافعه"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بدون سنة نشر.

53)- خالد رويبح، مطبوعة في مقياس "مدخل إلى علم الاقتصاد"، 2014، 2015.

54)- خالد نجيب بحبوح، عبد الرحمن رضوان، عصام إسماعيل، "التحليل الاقتصادي الجزئي"، مطبوعة رقمية جامعية، جامعة حلب-سورية، كلية الاقتصاد، 2008.

5-القوانين:

55)- المادة 3 من القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار2016، الجريدة الرسمية رقم 46.

6-المواقع الإلكترونية:

56)- جورج فهمي رزق، "الكامل في الاقتصاد الجزئي"، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية عبر الموقع: www.RR4EE.NET.vu، تم الاطلاع عليه: 17/09/2019 le.

57)- روبرت ميرفي، "دروس مبسطة في الاقتصاد الجزئي"، كلمات عربية، القاهرة، 2013، ثم الحصول عليها عبر الموقع الالكتروني: http://www.kalinat.org. vu le 29/09/2019.

58)- معاذ سعيد الشرفاوي الجزائري، "الاقتصاد الجزئي"، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة، https://pedia.svuonline.org.vu le 17/10/2019.

59)- ميراندا زغلول رزق، "النقود والبنوك"، جامعة لبنها- التعليم المفتوح- كلية التجارة، كتاب عبر الموقع الإلكتروني:

www.pdffactous.com. Vu le 21-10-2019